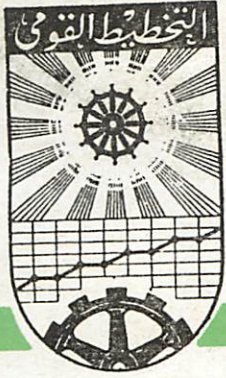


# جمهورية مصر العربية



## مَعهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم ( ١٥٧٧ )

دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية  
لدولة قطر خلال النصف الثاني من الثمانينات

اعداد

دكتور حسين محمد صالح

يوليو ١٩٩٤  
=====

دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية  
لدولة قطر خلال النصف الثانى من الثمانينات.

اعداد

د. حسين محمد صالح

يونيو ١٩٩٤

2000

2000-2001

2001

2001-2002

2001-2002

12

3-3  
3-4  
3-8  
3-1  
2001-2002

2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002

80  
50  
83  
81  
81

4-0  
4-3  
4-4  
4-4  
4-1  
2001-2002

2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002

21  
21  
11  
61  
81  
81

4-4  
4-4  
4-1  
2001-2002

2001-2002  
2001-2002  
2001-2002  
2001-2002

31  
71  
51  
51

1-4  
1-1  
2001-2002

2001-2002  
2001-2002  
2001-2002

21  
01  
2

2002

2002-2003

2002-2003

2002-2003

## تمهيد

يختص قسم اقتصاديات الدول العربية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى بدراسة وتحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية ولكل دولة على حده .

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى لدولة قطر للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ والتعرف على اتجاهات النمو ، وتحديد كل من العوامل الايجابية والعوامل السلبية أو الاختلالات الهيكلية .

وتشمل هذه الدراسة على خمسة فصول بالاضافة الى المقدمة والملاحق الاحصائية ويتناول الفصل الأول منها تطور الناتج المحلى الاجمالى حيث يوضح العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والمجاميع القومية الاساسية ، ثم كيفية انفاق الناتج المحلى الاجمالى على الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى والتراكم الرأسمالى ، ويعرض الفصل الثانى تطور ايرادات ومصروفات الميزانية العامة للدولة والسياسات النقدية والائتمانية والمالية والمستوى العام للأسعار ، ويبين الفصل الثالث تطور الصادرات والواردات ورصيد ميزان المدفوعات ، أما الفصل الرابع من هذه الدراسة فيتناول أهم القضايا الاجتماعية التى تعكس ثمار التنمية واحتياجات المجتمع حيث يبدأ بتطور السكان والقوى العاملة ثم تطور خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والاسكان ، وتبلور الدراسة فى الباب الخامس مقترحات وتوصيات لعلاج الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ومنطلقات أساسية لخطط التنمية فى المستقبل .

وتغطى هذه الدراسة الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ وهى الفترة التى توفرت عنها بيانات متسقة الى حد كبير، ومصدر هذه البيانات الجهاز المركزى للاحصاء فى دولة قطر ، واستكملت البيانات من الدراسات والتقارير والبيانات المنشورة فى الجهات والوزارات المعنية ومنها بيانات الحسابات الختامية للميزانية العامة للدولة بوزارة المالية والبتروى ، واصدارات مؤسسة النقد القطرى ، والمؤسسة العامة للبتروى ، واحصاءات وزارات الصناعة والزراعة والتربية والتعليم ودراسات جامعة قطر ، هذا بالاضافة الى الدراسات القطاعية والكلية للأمانة العامة بالمجلس الأعلى للتخطيط وغيرها .

وتعتمد هذه الدراسة على الأسلوب الاحصائي في تحليل البيانات المتاحة ، علاوة على الأسلوب الوصفي في بعض جوانبها ولقد كانت ندرة البيانات وعدم انتظام صدورها في بعض الأحيان قيذا رئيسيا في تحديد فترة الدراسة وتعتبر الفترة من ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ مناسبة للتوصل الى نتائج مفيدة حيث تعكس فترة استقرار نسبي قبل حرب الخليج الثانية كما تصلح أن تكون أساسا للحصول على بعض المعاملات والعلاقات الفنية للتخطيط في المستقبل .

ولقد أثرت هذه الدراسة مناقشة الهيئة العلمية بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية فلهم أتقدم بكل التقدير والشكر ، ونأمل أن تساهم هذه الدراسة في وضع لبنة في مجال اقتصاديات الدول العربية .

الباحث

## الفصل الأول

### تطور الناتج المحلي الاجمالي

يمكن التعرف على ملامح الاقتصاد القطري من خلال دراسة التطورات الكمية والنوعية للمتغيرات الأساسية مثل الناتج المحلي الاجمالي وكيفية توزيعه على العوامل المختلفة التي تضافرت مع بعضها لانتاج السلع والخدمات ، وأيضا تحليل الناتج من زاوية انفاقه بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، والوقوف على التغيرات الهيكلية نتيجة جهود التنمية في السنوات السابقة .

وبدراسة بيانات الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ يلاحظ اتجاه هذا الناتج نحو الزيادة من حوالي ٢٢٣٩٨٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٦٨٦٥ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو بلغ ٣,٧٪ سنويا (١) . ويرجع ذلك النمو بصفة رئيسية الى تأثير قطاع النفط ليس فقط كمصدر للانفاق الاستثماري والجاري ولكن أيضا الى تأثيره على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي . هذا وكان لمعدلات النمو الموجبة في القطاعات الغير نفطية تأثيرا محدودا على الناتج المحلي الاجمالي وأمر هذا شأنه يدعو الى ضرورة الاستمرار في جهود تنويع مصادر الدخل في البلاد .

ولقد شهدت السنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ تحسنا في هيكل الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية من ٥٧,٢٪ عام ١٩٨٥ الى ٦٦,٤٪ عام ١٩٩٠ ، وهذا التغيير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي يعبر عن حجم الجهود التي بذلت لوضع حركة وتطور القطاعات الاقتصادية في اطار متوازن نسبيا من جهة ، والى محاولة تطوير مصادر جديدة ومتنوعة للدخل من خلال تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التي يعول عليها في أن تحقق للدولة دخلا متناميا من جهة أخرى . ويصور الجدول التالي الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر موزعا على الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في انتاجه وذلك بالأسعار الجارية وبالمليون ريال قطري .



تشير بيانات الجدول رقم (١) الى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى القطاعات السلعية غير النفطية من ٣٤٨٦,٤ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٥٤٥٠ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٩,٣% ، كذلك يلاحظ ارتفاع مساهمة هذه القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى من ١٥,٦% الى ٢٠,٣% لسنوات المقارنة .

يلاحظ زيادة الناتج المتولد من قطاع الصناعات التحويلية من ١٧٧٠,٣ مليون ريال أى ما نسبته ٧,٩% من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ٣٧٨٠ مليون ريال وبنسبة ١٤,١% عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل النمو السنوى ١٦,٤% ، وهذه المعدلات القياسية ترجع الى التوسع فى تكرير البترول لزيادة القيمة المضافة من النفط وتقليل آثار التقلبات الحادة للأسعار العالمية، وزيادة فى الانتاج من المشروعات الصناعية الكبرى مثل مصانع الأسمنت والأسمدة الكيماوية والحديد والصلب وسوائل الغاز الطبيعى والبتروكيماويات ، كذلك تفسر معدلات النمو العالية نتيجة الجهود التى وجهت لقطاع الصناعات التحويلية باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق هدف تنوع مصادر الدخل وبسبب توفر العديد من العناصر المشجعة من مواد أولية وطاقة ورأس مال ، وهذه النتائج الايجابية تحفز على المضى فى تنمية هذا القطاع الحيوى .

ولضمان استمرار نمو الناتج الصناعى وتنويعه يجب وضع خطة لقطاع الصناعات التحويلية تنبثق من الاستراتيجية العامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتأخذ فى الاعتبار التكامل الاقليمى ، والاهتمام بتأسيس قاعدة المعلومات ، وايجاد حلول مناسبة للزيادة الانتاجية وتخفيض التكاليف وضبط النوعية وفقا للمواصفات الدولية ، والعمل على زيادة مشاركة رأس المال الخاص القطرى فى المشاريع الصناعية عن طريق سياسات الدعم والحوافز ، مع الاهتمام بتدريب الكوادر القطرية لادارة وتوجيه هذه المشاريع .

حقق قطاع الكهرباء والماء معدلات نمو قياسية فى الدخل بلغت ١٢,٩% سنويا، ويرجع ذلك الى بناء المحطات الحرارية والكهربائية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه ، ويعتبر قطاع الكهرباء والماء من الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يعتمد تنفيذ البرامج الاستثمارية وبرامج التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية على توفر الكهرباء والماء .

ويعانى قطاع الكهرباء والماء من بعض المشاكل التى تؤثر على أدائه ومنها (٢) :



- مشكلة البطالة المقنعة سواء بين الموظفين أو عمال اليومية هذا فضلا عن تدنى مستوى المهارات لدى العمالة التي تضمها ادارة الكهرباء والماء حيث أن ٨٠% من العمالة لا تحمل أى مؤهلات .
- عدم وجود خطة عمرانية لمدينة الدوحة باعتبارها أكبر تجمع عمرانى .
- ارتفاع تكاليف الانتاج ويؤكد ذلك التضخم الوظيفى فى ادارة الكهرباء والماء والفاقد فى التيار .
- الاسراف فى استهلاك الكهرباء والماء بسبب توزيعها للمواطنين بدون مقابل .

ولقد أن الأوان لترشيد استهلاك الكهرباء والماء عن طريق مساهمة المستهلك فى تكاليف هذه السلع الاستراتيجية ، كذلك علاج التضخم الوظيفى فى قطاع الكهرباء والماء ، وضرورة وجود خطة عمرانية لمدينة الدوحة والمدن الأخرى ، والتأكيد على الأخذ بأسلوب التخطيط فى تخصيص الموارد .

احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة بعد قطاع الصناعات التحويلية فى توليد الناتج المحلى الاجمالى ، ويقدر معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، بحوالى ٣,٦% سنويا ويفسر ذلك الانخفاض الى الاستقرار فى أعمال قطاع التشييد والبناء وانخفاض حجم الانشاءات نتيجة الانتهاء من معظم المشاريع الكبيرة الصناعية والبنية الأساسية والاسكان والمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات والمباني الحكومية والطرق ، كما أن نشاط قطاع البناء والتشييد يعتمد على النشاط الاستثمارى الذى يتأثر الى حد كبير بالايرادات النفطية ، هذا فضلا عن التأخير فى سداد مستحقات المقاولين .

ويتضح من الجدول السابق أيضا انخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥,٩% عام ١٩٨٥ الى ٤,١% عام ١٩٩٠ ، ومن الجدير بالذكر أن غالبية هذا الدخل عبارة عن عوائد للوافدين ويتم تحويل معظم هذه الدخول الى ذويهم فى خارج البلاد .

تشير البيانات المتاحة الى زيادة الناتج من قطاع الزراعة والصيد من ٢١٢,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٢٥ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبلغ معدل النمو ١,١% سنويا ويرجع ذلك النمو المتواضع فى هذا القطاع الى صعوبة الظروف المناخية ، وندرة المياه

والأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع تكاليف الانتاج ، وما زالت الحكومة تقدم الدعم عن طريق توفير مستلزمات الانتاج الزراعية وتقديم معظم الخدمات مجاناً للمزارعين مثل :

- خدمات الآلات والمعدات الزراعية لاعداد الأراضي وزراعتها وتسميدها وحصادها كذلك معدات الرش ومكافحة الآفات الزراعية .
- شتلات الخضر والفاكهة والبذور المحسنة .
- السماد بأنواعه المختلفة والمناسبة لكل محصول .
- نتائج البحوث الزراعية المكثفة فى زراعة الأصناف المختلفة ، ومقننات مياه الري ومعاملات التربة .
- الارشاد لتبنى نتائج البحوث الزراعية والمائية .

ومن الجدير بالذكر أن تكاليف الانتاج الزراعى عالية بالمقارنة بالعائد لذلك يجب تحديد أهداف وأفضليات للانتاج الزراعى والسمكى فى ضوء دراسة للتكلفة والعائد الاقتصادى للمزارع القائمة وذلك بهدف (٣) :

- ترشيد استخدام الموارد .
- تحديد المزارع الواجب خروجها كلية من الانتاج الزراعى لعدم جدواها وارتفاع تكاليفها .
- ترشيد الدعم الحكومى للزراعة .
- تحديد أفضل مجالات وأساليب التوسع الرأسى .
- تحديد الخدمات والبيئة المساعدة للأزم توافرها للقطاع الزراعى وخاصة فى مجال التسويق مثل التخزين .
- وضع السياسات الزراعية الملائمة الانتاجية والتسويقية والمالية .
- تخطيط التنمية الزراعية .

وترجع أهمية قطاع الزراعة والصيد الى مساهمته فى تحقيق الأمن الغذائى من ناحية ، كما أنه أحد مصادر تنوع الدخل من ناحية أخرى ، ولقد حقق الانتاج الزراعى معدلات مقبولة للاكتفاء الذاتى من بعض الأغذية فى دولة قطر حيث وصلت معدلات الاكتفاء الذاتى عام ١٩٨٩ حوالى ٩١% فى الأسماك و ٦١% فى الألبان ومنتجاتها و ٥٣% فى البيض و ٤١% للخضروات و ١٦% فى الفاكهة والبلح والتمور و ١١% فى اللحوم .

وبدراسة بيانات الجدول السابق يتضح زيادة الناتج من قطاعات الخدمات والتوزيع من ٩١٨٨,٥ مليون ريال وبنسبة ٤١% من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ١٢٣٩٥ مليون ريال وبنسبة ٤٦,١% عام ١٩٩٠ ، وبذلك ارتفعت مساهمة هذه القطاعات فى الناتج المحلى الاجمالى .

وحقق قطاع النقل والمواصلات أعلى معدلات النمو بين قطاعات الخدمات والتوزيع ، حيث زاد الناتج المتولد فى هذا القطاع من ٤٤٩,٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٦٧٩ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، ويقدر معدل النمو السنوى ٨,٦% ، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حيث بلغ معدل النمو السنوى ٧,٤% ، ثم قطاع التأمين والمال والعقارات وخدمات الأعمال حيث بلغ معدل النمو ٦,٢% سنويا ، وذلك النمو نتيجة للنشاط الواضح فى المصارف وشركات التأمين والتطور فى عمليات الاستثمار المالى .

كذلك حقق قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومية والمنزلية معدلات نمو عالية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ تبلغ ٥,٧% سنويا ، وهذا يوضح اهتمام الحكومة بتقديم خدمات الأمن والدفاع والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تؤدى الى تحسين مستويات المعيشة للسكان على الرغم من الظروف المالية التى شهدتها البلاد فى هذه الفترة .

هذا وأثر انخفاض إيرادات النفط والغاز من ٩٥٩٥ مليون ريال وبنسبة ٨٤,٢% من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٥ الى ٩٠٢٠ مليون ريال وبنسبة ٣٣,٦% عام ١٩٩٠ وبمعدل انخفاض بلغ ١,٢% سنويا تأثيرا شديدا على النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والذى بلغ ٣,٧% فقط رغم نمو القطاعات غير النفطية بحوالى ٩,٣% ، وهذا يؤكد أن قطاع النفط والغاز محدد أساسى لمعدلات التنمية فى البلاد .

مما سبق يتضح تواضع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن رفع هذه المعدلات عن طريق الاهتمام بالانتاجية بصورتها : رفع انتاجية المواد الداخلة ، ورفع انتاجية العمل ، بالاضافة الى الاهتمام بتحسين الكفاءة الاستثمارية وعلى الأخص في قطاع الصناعات التحويلية حيث توجد فرص استثمارية في هذا القطاع تحتاج الى دراسات جدوى دقيقة ، وذلك حتى ينتقل الاقتصاد القطري من مرحلة التوسع الأفقى في الاستثمار التي سادت الفترة الماضية ، حيث توسعت الدولة في الانفاق الاستثمارى خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات الى مرحلة التوسع الرأسى أى التكثيف ، والعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القطري ، والعناية باختيار المشاريع التى للبلاد فيها ميزة نسبية وتولد قيمة مضافة عالية .

ويوضح الجدول رقم (٢) كيفية توزيع الناتج المحلي الاجمالي على العوامل المختلفة التى تصافرت مع بعضها لانتاج السلع والخدمات ، ويشمل تعويضات العاملين وفائض التشغيل واهلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة مطروحا منها اعانات الانتاج ، ولقد زادت تعويضات العاملين وهى تشمل الأجور والمرتبات النقدية والعينية المدفوعة للعاملين واشتراكات الضمان الاجتماعى والمعاشات من ٨٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٠٠٠٧,٤ مليون ريال عام ١٩٩٠ ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣,٩% ، كذلك ارتفع فائض التشغيل وهو أهم عناصر التكوين الرأسى من ١١١٧٠ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٣٤٠١,٧ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبمعدل زيادة يبلغ ٣,٧% سنويا ، ويرجع ذلك الارتفاع فى فائض التشغيل لتأثير قطاع النفط ، ويلاحظ ارتفاع اهلاك رأس المال الثابت (وهو عبارة عن الاهلاك العادى والتقدم المتوقع للأصول الثابتة نتيجة استخدامها) من ٣٠٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٣٢٣٧,٨ مليون ريال عام ١٩٩٠ وبلغ معدل النمو ١,٩% سنويا ، وتشمل الضرائب غير المباشرة عادة على رسوم الواردات والصادرات وضرائب الانتاج والمبيعات والأعمال والرسوم مقابل الخدمات ، ولقد زادت الضرائب غير المباشرة من ١٤٣ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٦ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، ويقدر معدل الزيادة السنوى بحوالى ٣% ، ويلاحظ اتجاه اعانات الانتاج الى الانخفاض من ٢٠٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٧,٩ مليون ريال عام ١٩٩٠ ، وذلك لوصول الوحدات الانتاجية مرحلة التشغيل الكامل واتجاه الدولة الى ترشيد الانفاق .

وبتحليل بيانات توزيع الناتج المحلي على عناصر الانتاج نجد أن نصيب تعويضات العاملين زاد من ٨,٦٣% عام ١٩٨٥ الى ٣٧,٣% عام ١٩٩٠ ، وذلك على حساب انخفاض فى نصيب فائض التشغيل ، وكذلك انخفاض مخصصات اهلاك رأس المال الثابت من ١٣,٦% الى ١٢,٤% خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، ومن المعلوم أن فائض التشغيل واهلاك رأس المال معا يكوanan التراكم الرأسى اللازم للتنمية وتنوع هيكل الناتج المحلي ، الأمر الذى يدعو الى أهمية تخطيط العلاقة بين هذه المتغيرات بما يكفل استمرار النمو وتنوع هيكل الدخل .

جدول رقم (٢)  
توزيع الناتج المحلي الاجمالي على  
عناصر الانتاج بالاسعار الجارية وبالمليون ريال

البيان	١٩٨٥		١٩٩٠		معدل النمو السنوي، %
	القيمة	%	القيمة	%	
تعويضات العاملين	٨٢٤٥	٣٦,٨	١٠٠٠٧,٤	٣٧,٣	٣,٩
فائض التشغيل	١١١٧٠	٤٩,٩	١٣٤٥١,٧	٤٩,٨	٣,٧
اهلاك رأس المال الثابت	٣٠٤٥	١٣,٦	٣٣٣٢,٨	١٢,٤	١,٩
الضرائب غير المباشرة	١٤٣	٠,٩	١٦٦	٠,٦	٣,٠
ناقصا: اعانات الانتاج	- ٢٠٥	- ٠,٩	- ٤٧٩	- ٠,٠	- ٢٥,٢
الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨	١٠٠	٢٦٨٦٥	١٠٠	٣,٧

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - قطر.

وفيما يلي تحليل للناتج المحلي الاجمالي من زاوية الانفاق ، وهو يشمل الانفاق النهائي بشقيه الحكومي والعاثلي ، وتكوين رأس المال الثابت والزيادة في المخزون بالإضافة الى الصادرات من السلع والخدمات ومطروحا منه الواردات من السلع والخدمات .

(١-١) التكوين الرأسمالي الثابت :

يشمل رأس المال الثابت المحلي الاجمالي على انفاق الصناعات ومنتجات الخدمات الحكومية والخاصة على السلع المعمرة المنتجة محليا والمستوردة مضافا اليها صافي التغير في مخزون الأصول الثابتة ، ويعتبر التكوين الرأسمالي من أهم العوامل الحاسمة في تقرير عملية التنمية .

وتشير بيانات الجدول رقم (٣) الى التغيرات في التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٩٠ حيث اتجه التكوين الرأسمالي الى الانخفاض من ٣٩٦٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى أن بلغ أدناه بحوالي ٢٩٨٤ مليون ريال عام ١٩٨٧ ، ثم اتجه نحو الزيادة في أواخر الثمانينات حتى بلغ ٤٣٧٠ مليون ريال ، ويقدر متوسط التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ بحوالي ٣٥٧٠,٣ مليون ريال سنويا أي ما نسبته ١٦,٢% من الناتج المحلي الاجمالي ، وربما ترجع تلك التقلبات في التكوين الرأسمالي الى تأثير تقلب الإيرادات النفطية على الانفاق الرأسمالي في البلاد .

لذلك تؤكد الدراسة على أهمية تخطيط التكوين الرأسمالى والعمل على استقرار مخصصاته لأنه وسيلة تحقيق هدف تنوع الدخل ، والتعامل مع عائدات النفط بالطريقة التى تتناسب مع هذا المورد القابل للنضوب تكنولوجيا أو طبيعيا ، وتوجيه هذه الاستثمارات لمشاريع انتاجية تمول الانفاق الجارى والاستثمارى فى المستقبل ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار محددات الطاقة الاستيعابية وندرة القوى العاملة .

جدول رقم (٢)  
التغيرات فى التكوين الرأسمالى الثابت  
(مليون ريال)

البيان	التكوين الرأسمالى الثابت	نسبة التكوين الرأسمالى الثابت للنتائج المحلى %
١٩٨٥	٣٩٦٨	١٧,٧
١٩٨٦	٣٤٠٢	١٨,٥
١٩٨٧	٢٩٨٤	١٥,٠
١٩٨٨	٣٣٢٣	١٥,١
١٩٨٩	٣٣٧٤,٦	١٤,٣
١٩٩٠	٤٣٧٠	١٦,٣
المتوسط السنوى	٣٥٧٠,٣	١٦,٣

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للإحصاء - الدوحة - قطر

ويبين الجدول رقم (٤) توزيع التكوين الرأسمالى الثابت حسب النشاط الاقتصادى ومنه يتضح أن المجموع العام للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ يقدر بحوالى ١٧٠٥٢ مليون ريال ٦ وتشير البيانات الى زيادة مساهمة التكوين الرأسمالى لمجموع الصناعات من ٢١١٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢٧٧٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ على حساب مخصصات التكوين الرأسمالى للخدمات الحكومية والتي انخفضت من ١٨٤٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٥٩٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ وذلك الانخفاض نتيجة الى انتهاء العمل فى البنية الاساسية لمعظم الخدمات الحكومية من ناحية ، ومحاولة تنوع هيكل الانتاج وزيادة الاستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى .

جدول رقم (٤)  
التقديرات الأولية للتكوين الرأسمالي الثابت السنوي  
حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية بالمليون ريال

الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩		١٩٨٩		١٩٨٥		النشاط الاقتصادي
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١م	٢٦٤	١,٧	٥٩	٨	٣١	الزراعة وصيد البحر
١٠م	١٧٩٨	٢٢,٧	٧٦٥	١٢,٥	٤٩٦	النفط والغاز والمحاجر
٨ر٤	١٤٢٧	٥,٦	١٩٠	٥,٦	٢٣٣	الصناعات التحويلية
٤ر٨	٨٢٥	٣,٨	١٢٩	٤,٣	١٧١	الكهرباء والمياه
٥ر٥	٨٦٢	٥,٧	١٩٢	٣,٧	١٤٦	التشييد والبناء
٤ر٢	٧١٤	٥م	١٨٧	١,٦	٦٣	التجارة والمطاعم والفنادق
٤ر٨	٨١٦	٥,٠	١٦٩	٤,٢	١٦٦	النقل والمواصلات والتخزين
٢٦ر٩	٤٥٨٥	٣١ر٤	١٠٦٠	٢٠ر١	٧٩٨	المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال
١ر٠	١٧١	٠,٨	٢٧	٠,٦	٢٥	الخدمات الاجتماعية
-	-	-	-	-	-	الخدمات المالية المحتسبة
٦٧ر٢	١١٤٦٢	٨٢ر٣	٢٧٢٨	٥٣ر٤	٢١١٩	مجموع الصناعات
٣٢ر٨	٥٥٩٠	١٧ر٧	٥٩٧	٤٦ر٦	١٨٤٩	الخدمات الحكومية
-	-	-	-	-	-	الخدمات المنزلية
-	-	-	-	-	-	رسوم الاستيراد
١٠٠	١٧٠٥٢	١٠٠	٣٣٧٥	١٠٠	٣٩٦٨	المجموع العام

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - قطر .

بتحليل بيانات التكوين الرأسمالي لمجموع الصناعات نجد أن قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال احتل المرتبة الأولى حيث استثمر حوالى ٤٥٨٥ مليون ريال فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، أى ما نسبته ٢٦,٩% من اجمالى التكوين الرأسمالى ، يليه قطاع النفط والغاز والمحاجر حيث استثمر ١٧٩٨ مليون ريال أى ما نسبته ١٠,٥% ، يليه قطاعات التشييد والبناء ، الكهرباء والماء ، والنقل والمواصلات والتخزين ، والتجارة والمطاعم والفنادق ، والزراعة وصيد البحر على الترتيب ٥,١% ، ٤,٨% ، ٤,٨% ، ٤,٢% .

## ٢-١ الاستهلاك النهائى

لقد كان لوفرة الموارد المالية فى السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط أثر فعال على تغطية احتياجات التنمية حيث استطاعت دولة قطر الوفاء بمتطلبات الاستثمار من جهة ، وأمكن تحقيق معدلات نمو عالية للاستهلاك النهائى من جهة أخرى ، كما توفر لدى الدولة احتياضى عام ولقد واجهت متخذ القرار صعوبة فى التوفيق بين معدلات نمو الاستهلاك ومعدلات نمو الاستثمار مع بداية الثمانينات بسبب الظروف المالية التى استجدت والناجحة عن تذبذب عوائد النفط الخام ، لذلك فقد تأثر العديد من المتغيرات الاقتصادية ، حيث استقرت معدلات نمو الاستهلاك النهائى فى حين حقق الاستثمار معدلات سالبة فى بعض سنوات النصف الثانى من الثمانينات ، والجدول التالى يوضح تطور الاستهلاك النهائى ومعدلات نموها خلال الفترة ١٩٨٥م - ١٩٨٩م .

وتشير البيانات الى زيادة الاستهلاك النهائى من حوالى ١٣٥٠٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٧٦٢,٣ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل سنوى ٥,٥% ، ويرجع هذا التطور الى زيادة الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى بحوالى ٣,٨% ، ٧,٨% سنويا خلال نفس الفترة ، ويلاحظ أن معدلات نمو الاستهلاك النهائى أعلى من معدلات النمو السنوى للسكان مما يدل على الارتفاع المستمر فى مستوى المعيشة على الرغم من التذبذب فى الإيرادات النفطية .



جدول رقم (٥)

الاستهلاك النهائي موزع بين القطاع الحكومي والخاص

(مليون ريال)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٩	معدل النمو السنوي %
١- الاستهلاك الحكومي	٧٨٨٢	٩١٦٥,٠	٣,٨
٢- الاستهلاك العائلي	٥٦٢٦	٧٥٩٧,٣	٧,٨
٣- الاستهلاك النهائي	١٣٥٠٨	١٦٧٦٢,٣	٥,٥
٤- اجمالي التكوين الرأسمال الثابت	٣٩٦٨	٣٣٧٤,٦	٤-
٥- الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨	٢٣٦١٦,١	١,٣
نسبة ٥:١	٣٥,٢	٤٣,١	
نسبة ٥:٢	٢٥,٢	٢٨,٦	
نسبة ٥:٣	٦٠,٤	٧١,٧	
نسبة ٥:٤	١٧,٧	١٥,٣	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - قطر.

ولقد أثر هذا النمو المستمر في الاستهلاك النهائي في ظل الإيرادات النفطية المتغيرة على حجم الادخار والاستثمار المحلي والذي حقق معدلات نمو سالبة ، مما اضطر الحكومة الى السحب من الاحتياطي العام للدولة. وقد يكون السحب من الاحتياطي العام له ما يبرره اذا كان موجه للاستثمار في مشروعات انتاجية تنوع هيكل الإيرادات وتغطي التذبذب أو الانخفاض في الإيرادات النفطية، لذلك يجب إعادة النظر في تخصيص هذه الموارد خاصة وأن البلاد تعتمد على مورد ناضب .

وإذا كانت وفرة الموارد المالية خلال فترة السبعينات سمحت بتطور الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والعائلي بمعدلات عالية ، فإن الوضع الحالي وفي ظل العجز في الميزانية العامة للدولة يتطلب الاهتمام بتخطيط وضبط العلاقة بين الاستهلاك النهائي والاستثمار لضمان اتساق واستمرار عملية التنمية في المستقبل .

ولقد أدى التطور غير المخطط للاستهلاك النهائي الى زيادة نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي من ٦٠,٤ % عام ١٩٨٥ الى ٧١,٧ % عام ١٩٨٩ م ، وانخفاض نصيب التكوين الرأسمالي الثابت من ١٧,٧ % الى ١٥,٣ % من الناتج المحلي الاجمالي الأمر الذي يؤكد على أهمية تخطيط الاستهلاك والاستثمار ، وقد يكون مناسباً في هذه المرحلة الربط بين معدل النمو في الاستهلاك النهائي ومعدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي والذي يعكس جهود التنمية الحقيقية لهذا الجيل ، ويمكن التفكير في مرحلة أخرى بتخصيص نسبة معينة سنوياً من عوائد النفط والغاز كاحتياطي للأجيال القادمة .

## الفصل الثاني

### التطورات المالية والنقدية

#### ١-٢ المالية العامة

يلاحظ تزايد دور الحكومة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية وخاصة الدول المصدرة للنفط ، وأصبحت نفقاتها العامة من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لاتجاهات التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ويرجع ذلك الى توفر موارد مالية كبيرة لدى الحكومة من عوائد انتاج وتصدير النفط .

ولقد شهدت السنوات ١٩٧٣/٧٢ - ١٩٩٠/٨٩ تطورات مهمة فى الميزانية العامة لدولة قطر وأهم هذه التطورات أن الميزانية ولأول مرة أظهرت عجزا فى عام ١٩٧٦/٧٥ بلغ ١٤٣٧ مليون ريال (\*) ، وقد استمر هذا العجز خلال السنوات اللاحقة وباتجاه تصاعدى ليصل الى ٦٦٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ ، ومن الجدير بالذكر أن الموازنة العامة للدولة كانت تحقق فائضا حتى عام ١٩٧٥/٧٤ وبلغ هذا الفائض أقصاه عام ١٩٧١ بحوالى ٨٠٦٧ مليون ريال . وساعد تراكم هذه الفوائض فى سنوات الوفرة على تكوين احتياطيّات مالية للدولة أمكن استخدامها لتغطية العجز فى سنوات الندرة .

يوضح الجدول رقم (٦) تطور الإيرادات والنفقات الحكومية فى الفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٠/٨٩ حيث نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة كانت ولا زالت تعتمد على عوائد انتاج وتصدير النفط والذي تراوحت نسبته بين ٥١,٨% من الإيرادات عام ١٩٨٧/٨٦ و ٧٧,٣% ، ١٩٩٠/٨٩ ، ولقد بلغت الإيرادات الأخرى مثل عائد الاستثمارات والرسوم والإيرادات المتنوعة ومبيعات الوزارات من السلع والخدمات حوالى ٢٨٣٥ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ أى ما نسبته ٤٨,٢% من اجمالى الإيرادات ، وترجع تلك الزيادة فى الأهمية النسبية الى انخفاض الإيرادات النفطية ، ثم انخفضت الإيرادات الأخرى الى ١٧٤٩ مليون ريال وبنسبة ٢٢,٧% من اجمالى الإيرادات عام ١٩٩٠/٨٩ ، ويرجع ذلك الى انخفاض عائد الاستثمارات من ناحية وزيادة الإيرادات النفطية من ناحية أخرى . هذا

\* كانت الموازنة العامة للدولة تعد على أساس سنوات هجرية وهى تقل عن السنة الميلادية ١١ يوما ثم تحولت أعداد الموازنة الى سنوات ميلادية اعتبارا من عام ١٩٩٠/٨٩ .

التطور أظهر بشكل واضح عجز الموارد الأخرى (ايرادات الاستثمارات والرسوم) في تمويل الانفاق العام . علما بأن الجزء الأكبر من نفقات الميزانية موجه أساسا لتمويل الخدمات العامة والتي تقدم مجانا أو بمقابل رمزي للسكان . ويتضح أيضا أن ايرادات الاستثمارات كان دورها محدود اضافة الى أن حجمها أخذ يتناقص نتيجة السحب من الاحتياطي العام لتغطية العجز في الميزانية العامة .

على الرغم من زيادة الايرادات العامة للدولة في عام ١٩٩٠/٨٩ الا أن حاجة البلاد الى العديد من الخدمات يضاف الى ذلك توجهات قيادة الدولة نحو تحسين مستويات المعيشة وتوفير الخدمات ، كل ذلك أدى الى زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية ، فعلى سبيل المثال زادت الرواتب والأجور من ٤٤٠٢ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٥١٩٣ مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ وبلغ معدل الزيادة حوالي ٨,٦٪ سنويا كذلك زادت المصروفات الجارية من ٣٥١٠ مليون ريال الى ٦٥٦٤ مليون ريال وبمعدل زيادة بلغ ٣٦,٨٪ سنويا خلال سنوات الدراسة، ولقد اتخذت الحكومة اجراءات عديدة لترشيد الانفاق بسبب انخفاض الايرادات النفطية وتزايد العجز ، وتركزت هذه الاجراءات على الجانب الاستثماري حيث انخفض نصيب المصروفات الرأسمالية الرئيسية من ١٤,٢٪ عام ١٩٨٧/٨٦ الى ١١,٨٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ، كذلك انخفض نصيب المصروفات الرأسمالية الثانوية من ٩,٩٪ الى ٦,٥٪ في نفس الفترة ، وتشير بيانات الحساب الختامي للدولة الى اتجاه العجز في الميزانية العامة للدولة نحو الارتفاع حيث زاد من ٤٤٥٠ مليون ريال عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٦٦٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٠/٨٩ ، وبلغ معدل نمو العجز ٢١,٣٪ سنويا وهو معدل مرتفع للغاية الأمر الذي يدعو الى ضرورة التعرف على أسباب هذا العجز ومواجهته .

جدول رقم (٦)  
الموازنة العامة لدولة قطر

(مليون ريال)

معدل النمو السنوي %	١٩٩٠/٨٩		١٩٨٧/٨٦		البنود
	%	القيمة	%	القيمة	
٢٩,٦	٧٧,٣	٥٩٣٩	٥١,٨	٣٠٤٨	١- إيرادات البترول
٢١,٥-	٢٢,٧	١٧٤٩	٤٨,٢	٢٨٣٥	٢- إيرادات أخرى
١٤,٣	١٠٠	٧٦٨٨	١٠٠	٥٨٨٣	اجمالي الإيرادات العامة
٨,٦	٣٦,١	٥١٩٣	٤٢,٢	٤٤٠٢	١- الرواتب والأجور
٣٦,٨	٤٥,٦	٦٥٦٤	٣٣,٦	٣٥١٠	٢- المصروفات الجارية
٤,٩-	٦,٥	٩٣٦	٩,٩	١٠٣٦	٣- الرأسمالية الثانوية
٦,٧	١١,٨	١٦٨٩	١٤,٢	١٤٨٤	٤- الرأسمالية الرئيسية
١٧,٤	١٠٠	١٤٣٨٢	١٠٠	١٠٤٣٢	اجمالي النفقات العامة
٢١,٣		٦٦٩٥-		٤٤٥٠-	الفائض أو العجز

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات المجموعة الإحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - دولة قطر.

ويرجع العجز في الميزانية العامة لدولة قطر إلى أن معدل النمو في إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة ١٩٩٠/٨٩-١٩٨٧/٨٦ أقل من معدل النمو في إجمالي النفقات العامة .

ومن ناحية أخرى يرجع العجز إلى استمرار المستوى العالي للإنفاق الحكومي لاستكمال بعض المشروعات الرئيسية والتي بدىء في تنفيذها واستمرار تضخم الجهاز الإداري الحكومي ، حيث بلغ معدل النمو السنوي لباب الرواتب والأجور ٨,٦ % ، كذلك زاد الإنفاق على المصروفات الجارية بمعدل ٣٦,٨ % خلال فترة الدراسة ويمكن القول أن غياب التوجه التخطيطي للموازنة العامة للدولة قد ساعد على تفاقم العجز المالي

حيث لم يتحقق تخصيص النفقات بالنسب والأولويات التي يتطلبها تحقيق الأهداف أو تخطيط الإيرادات حسب توجهات الدولة الانمائية ، ويؤكد ذلك الثبات النسبي للانفاق الرأسمالي مصدر تكوين رأس المال الثابت ، ومصدر تنويع مصادر الدخل، واستمرار الانفاق الجارى على نفس المستويات العالية وهو الأولي بالترشيح، لأمر الذي يدعو الى ضرورة العمل على اعادة النظر فى تصحيح هذه الاتجاهات فى ضوء التوازن العام وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والنظر الى الموازنة العامة للدولة كموازنة تنموية بالاضافى الى أنها وسيلة للتحقق من التوازن المحسابى والرقابة على الصرف.

## ٢٠٢ النقد والائتمان :

تهدف السياسة النقدية الى توفير القدر المناسب من السيولة النقدية اللازمة لتمويل أنشطة الاقتصاد الوطنى ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى سواء فيما يتعلق بالأسعار المحلية أو تحقيق وضع مناسب لميزان المدفوعات وزيادة معدل النمو الاقتصادى.

ويبين الجدول رقم (٧) تطور مكونات السيولة النقدية المحلية ومنه يتضح أن اجمالى عرض النقد قد زاد من ١٢٥٦٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٤٢٤٩,٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٣,٢% وترجع تلك الزيادة الى الارتفاع المستمر لشبه النقد من ٧٢٨٨,٧ مليون ريال وبنسبة ٥٨% من اجمالى عرض النقود عام ١٩٨٥ الى ١٠٨٤٧,٢ وبنسبة ٧٦,١% عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ١٠,٥%.

ويتكون شبه النقد من الودائع لأجل والودائع بالعملات الأجنبية ، ويتضح من الجدول التالى أن الودائع لأجل زادت من ٣١٣٠,٩ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٦٠٤ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ١٠,١% ، كذلك زادت الودائع بالعملات الأجنبية من ٤١٥٧,٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٦٢٤٣,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبمعدل نمو سنوى ١٠,٧% ، وترجع تلك الزيادة الى التحسن الذى شهدته أسعار الفائدة العالمية ، الأمر الذى أدى الى تفضيل جانباً من المودعين الى الاتجاه الى هذا النوع من الودائع بهدف تنويع تركيبه ودائعهم ، وبذلك ارتفع نصيب الودائع الأجنبية من ٣٣,١% اجمالى عرض النقود عام ١٩٨٥ الى ٤٣,٨% عام ١٩٨٩. (٤)

جدول رقم (٧)  
تطور عرض النقد بالمليون ريال

معدل النمو السنوي %	١٩٨٩		١٩٨٥		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
٣,٩ -	٢٤,٠	٣٤٢٠,٦	٣١,٩	٤٠١٦,٧	١- النقد (م)
٢,٧	٨,٧	١٢٤٥,٠	٨,٩	١١٢٠,٧	نقد لدى الجمهور
٧,١ -	١٥,٢	٢١٥٧,٦	٢٣,٠	٢٨٩٦,٧	ودائع تحت الطلب
١٠,٥	٧٦,١	١٠٨٤٧,٢	٥٨,٠	٧٢٨٨,٧	٢- شبه النقد (م - ٢م)
١٠,١	٣٢,٣	٤٦٠٤,٠	٢٤,٩	٣١٣٠,٩	الودائع لأجل
١٠,٧	٤٣,٨	٦٢٤٣,٢	٣٣,١	٤١٥٧,٨	الودائع بالعملات الأجنبية
	١٠٠	١٤٢٤٩,٨	١٠٠	١٢٥٦٩	اجمالي عرض النقد (م)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات : التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري -  
الدوحة - سنوات مختلفة .

وتشير بيانات الجدول رقم (٧) الى اتجاه عرض النقد بمعناه الضيق نحو الانخفاض من ٤٠١٦,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٣٤٢٠,٦ مليون ريال عام ١٩٨٩ . وبلغ معدل الانخفاض السنوي -٣,٩% . يرجع ذلك الى انخفاض الودائع تحت الطلب بسبب ظروف الركود الاقتصادي التي سادت خلال فترة الدراسة ، وبسبب عمليات التسوية المحاسبية التي تمت بين الودائع تحت الطلب والتسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك للقطاع الخاص بضمان ودائعهم لدى البنوك ، حيث لوحظ انخفاض الودائع تحت الطلب من ٢٨٩٦,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٢١٥٧,٦ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الانخفاض السنوي -٧,١% ، ولقد انعكس ذلك على انخفاض مساهمة الودائع تحت الطلب من اجمالي عرض النقد من ٢٣% الى ١٥,٢% خلال نفس الفترة ، هذا ولم تعوض الزيادة في النقد المتداول لدى الجمهور والذي زاد من ١١٢٠,٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، ذلك الانخفاض في الودائع تحت الطلب .

بتحليل الأصول المقابلة للسيولة والمؤثرة في الوقت ذاته على عرض النقد بمعناه الواسع يتضح أن صافي الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المحلي كان لهما أثرا توسعيا في السيولة المحلية ، حيث زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك للأنشطة الاقتصادية المختلفة من ٦٤٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٠٥٥٣,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبلغ معدل النمو ١٣,١% سنويا ، كذلك زادت صافي الموجودات الأجنبية بمعدل ١٠,٧% سنويا .

ويصور الجدول رقم (٨) تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة ، حيث يلاحظ نمو ودايع القطاع الخاص من ١٠١٨٥,٤ مليون ريال وبنسبة ٩٥,٤% من اجمالي الودائع في البنوك المحلية عام ١٩٨٥ م الى ١٣٠٠٤,٨ مليون ريال وبنسبة ٩٧,٩% عام ١٩٨٩ ، وفي المقابل اتجهت ودايع القطاع العام نحو الانخفاض من ٤٨٦,١ مليون ريال وبنسبة ٤,٦% عام ١٩٨٥ الى ٢٨٢,١ مليون ريال وبنسبة ٢,١% عام ١٩٨٩ .

جدول رقم (٨)  
تصنيف الودائع حسب الجهة المودعة

المجموع		ودائع القطاع الخاص		ودائع القطاع العام		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٠٠	١٠٦٧١,٥	٩٥,٤	١٠١٨٥,٤	٤,٦	٤٨٦,١	١٩٨٥
١٠٠	١٣٢٨٦,٩	٩٧,٩	١٣٠٠٤,٨	٢,١	٢٨٢,١	١٩٨٩

المصدر : جامد ريحان - دراسة القطاع المصرفي والمالي - المجلس الأعلى للتخطيط  
- الأمانة العامة - الدوحة - أكتوبر ١٩٩٠ ، ص ٣٧ .

كذلك فان تحليل الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة منه يلقي الضوء على اتجاهات مشاريع التنمية . وتشير بيانات الجدول رقم (٩) الى تزايد نصيب الحكومة والمؤسسات الحكومية من الائتمان المصرفي من ٢٩١,٩ مليون ريال وبنسبة ٤,٥% عام ١٩٨٥ م الى ٤٤٤٨ مليون ريال وبنسبة ٤٢,٢% عام ١٩٨٩ ، وبذلك احتل القطاع الحكومي والمؤسسات الحكومية المرتبة الأولى في الحصول على الائتمان المصرفي ، وهذا يعكس تزايد اعتماد المؤسسات والشركات التابعة للحكومة على التمويل المحلي بعد تناقص اعتمادها على التمويل الذاتي أو الحكومي (٦) .

جدول رقم (٩)  
توزيع الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

١٩٨٩		١٩٨٥		البيان
%	القيمة	%	القيمة	
٢٤,٢	٤٤٤٨,٠	٤,٥	٢٩١,٩	الحكومة ومؤسساتها
٦٢,٣	٢٧٧٦,٤	٣٦,٢	٢٣٣٠,٢	التجارة العامة
٠,١	١٠٥,٦	٤,٤	٢٨٥,٠	الصناعة
٧,٠	٦٧,٠	٠,٠	٦,٠	الزراعة
٥٦,٠	٦٨٧,٦	١٣,٦	٨٧٦,٨	الاسكان والانشاءات
٢٠,٠	١٥,٧	٠,٣	١٩,٤	الأراضي
٠,٣	٢٥,٧	١,٠	٦١,٥	البنوك والمؤسسات المالية
٠,٧	٧٦,٠	١,٥	٩٦,٥	النقل
١٨,٦	١٩٦٧,٠	٣٤,٥	٢٢٢٦,٣	الأفراد
٠,٤	٣٧,٧	٠,٤	٢٢,٨	المهن الحرة
٣,١	٣٢٦,٠	٣,٦	٢٣٤,٠	قطاعات أخرى
١٠٠	١٠٥٥٣,٢	١٠٠	٦٤٤٥٠,٠	المجموع

المصدر : نفس المصدر السابق .

وعلى الرغم من زيادة حجم الائتمان المخصص لقطاع التجارة العامة من ٢٣٣٠,٢ مليون ريال في عام ١٩٨٥ الى ٢٧٧٦,٤ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، الا أن نصيبه النسبي انخفض من ٣٦,٢% الى ٢٦,٣% في سنوات المقارنة وبذلك احتل قطاع التجارة المرتبة الثانية .



وجاء قطاع الأفراد فى المرتبة الثالثة رغم انخفاض نصيبه من الائتمان المصرفى من حوالى ٢٢٢٦,٣ مليون ريال وبنسبة ٣٤,٥% عام ١٩٨٥ الى حوالى ١٩٦٧ مليون ريال وبنسبة ١٨,٦% عام ١٩٨٩, ويعكس مسار نصيب قطاع الأفراد ميل البنوك الى تمويل القطاعات الاستهلاكية , كذلك ميل الأفراد الى الاقتراض لسد حاجاتهم الاستهلاكية .

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الاسكان والانشاءات من الائتمان المصرفى من ١٣,٦% للعامين ١٩٨٥ , ١٩٨٩ على التوالى وبهذا احتل قطاع الاسكان والانشاءات المرتبة الرابعة . وذلك التطور يعكس عدم التوسع فى هذا النشاط بسبب زيادة العرض فى عدد الوحدات السكنية مما حدى بالدولة الى الحد من هذا العرض فى المساكن حتى يتلائم مع حجم الطلب عليها من ناحية . ولتقيد تزويد المساكن الجديدة بالتيار الكهربائى تجسيدا لسياسى الدولة لترشيد استهلاك الكهرباء من جهة أخرى .

أما بالنسبة للقطاعات الانتاجية والتي يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل فى المستقبل , يلاحظ انخفاض نصيب وحجم الائتمان المصرفى الموجه لقطاع لصناعة من ٤,٤% عام ١٩٨٥ الى ١% عام ١٩٨٩, لذلك يجب تشجيع الاستثمار فى قطاع الصناعة وتقديم التسهيلات الائتمانية والحوافز المختلفة من دعم وأرض وتوضيح فرص الاستثمار للمواطنين .

من التحليل السابق يتضح أهمية تخطيط الائتمان المصرفى واستخدام السياسات الائتمانية لتوجيه القطاع الخاص وبارادته نحو الاستثمار فى القطاعات الانتاجية التى تتوفر للبلاد فيها ميزة نسبية من المواد الخام والقوى العاملة والسوق .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (١٠) تتضح العوامل المؤثرة على السيولة النقدية المحلية , ويعتبر الانفاق الحكومى المصدر الرئيسى للسيولة المحلية , حيث يقدر متوسط مساهمته خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ حوالى ٩٦,٥% , أما صافى العمليات المصرفية فتعتبر المصدر الثانى حيث لم تتجاوز مساهمتها ٣,٥% كمتوسط لهذه الفترة .

وبلغت المعاملات التجارية للقطاع الخاص أقصاها بحوالى ٩١٤١ مليون ريال عام ١٩٨٨ , فى حين بلغ اجمالى الأموال التى تم ضخها فى القطاعات الاقتصادية ٧٩٩٩ مليون ريال , وذلك يشير الى وجود فجوة فى عام ١٩٨٨, مقابل وجود فائض فى السيولة فى السنوات ١٩٨٥-١٩٨٧ .

جدول رقم (١٠)  
العوامل المؤثرة على السيولة النقدية المحلية  
بالمليون ريال قطري

التغير في السيولة المحلية	نشاط القطاع الخاص مع العمل الخارجي	الاجمالي	العمليات المصرفية المحلية	صافي الانفاق الحكومي المحلي	السنوات البيان
٩٥١	٨٤٩٦-	٩٤٤٧	٢٣٩	٩٢٠٨	١٩٨٥
١٢٦٤	٨١١٥-	٩٣٧٩	٩٤٢	٨٤٣٧	١٩٨٦
١٠٨١	٧١٣٣-	٨٢١٤	٤٣	٨١٧١	١٩٨٧
١١٤٢-	٩١٤١-	٧٩٩٩	٩٠	٧٩٠٩	١٩٨٨
		١٠٠	٣,٥	٩٦,٥	المتوسط العام %

المصدر : جمعت وحسبت من مؤسسة النقد القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .

من التحليل السابق يتضح أهمية الربط والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية من جهة والسياسات الاقتصادية من جهة أخرى ، كذلك ينبغي التنسيق بين المؤسسات المالية المختلفة عن طريق مؤسسة النقد القطري التي تسعى الى تطوير وتنظيم مؤسسات القطاع المالي ، حيث يلاحظ أن العديد من المؤسسات المالية تمارس أعمالها بشكل مستقل ودون تنسيق مع السلطات المالية والنقدية .

ويتسم هيكل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في دولة قطر بالاستقرار ، حيث لا تحصل الودائع تحت الطلب على أية فوائد وتتراوح أسعار الفائدة على ودائع التوفير بين ٤,٥% ، ٥% ، وتمنح الودائع لأجل وباخطار أسعار فائدة تتراوح بين ٥-٧% ، أما أسعار الفائدة الدائنة فانها تتراوح بين ٧-٩% على القروض والتسهيلات الائتمانية (٧) .

## ٢-٣ الأرقام القياسية للأسعار

بدراسة الأرقام القياسية للأسعار يمكن التعرف على القوة الشرائية للنقود وقياس التغير في عبء نفقة المعيشة نتيجة التغير في الأسعار ، هذا فضلا عن قياس التغير في الأجور الحقيقية للعاملين والتطور الحقيقي للنواتج المحلي الاجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

يوضح الجدول التالي تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة قطر خلال فترة ١٩٨١-١٩٨٨ ، وهو يبين التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر في قطر ، حيث تشير البيانات الى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يأخذ اتجاهها عاما تصاعديا حيث ارتفع من ١٠٠ نقطة عام ١٩٨١ الى ١٢٣,٦ نقطة عام ١٩٨٨ ، ويبلغ معدل النمو في أسعار المستهلك حوالي ٢,٦٪ سنويا .

ويتأثر معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالتغيرات في أسعار المجموعات التي تساهم في تكوينه من ناحية واوزانها النسبية من ناحية أخرى وبدراسة بيانات الجدول رقم (١١) يتضح أن بعض معدلات النمو لمجموعات السلع زادت عن الرقم القياسي العام والبعض الآخر حققت معدلات نمو أقل ، فمثلا معدلات نمو نفقات السكن كانت سالبة حيث بلغت -١,٢٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى زيادة العرض من الوحدات السكنية عن الطلب في السنوات الأخيرة مما أدى الى انخفاض القيمة الايجارية للمساكن بصفة عامة في السنوات الأخيرة ، ولقد بلغ معدل النمو السنوي لمجموعة المواد الغذائية ٢,٢٪ وهو معدل منخفض بالمقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ذلك الى السياسات والاجراءات الحكومية التي تهدف الى خفض المستمر في تكاليف المعيشة ومن أهم هذه السياسات :-

١- مراقبة أسعار بعض السلع الغذائية والأدوية ، عدم زيادة أسعارها الا بعد التأكد من زيادة أسعار استيرادها .

٢- التدخل في السوق لتثبيت أسعار السلع الضرورية .

٣- دعم أسعار بعض السلع التموينية الضرورية .

٤- منع تصدير المواد الغذائية لتحقيق التوازن بين الطلب والعرض المحلي وثبات الأسعار .

- ٥- اعفاء الواردات الغذائية من الرسوم الجمركية .
- ٦- تشجيع قيام الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لأنها تقدم السلع بأسعار مناسبة ولا تهدف الى تحقيق هامش ربح عالى .
- ٧- انفتاح الاقتصاد القطرى على أسواق العالم ، وتوفير التمويل اللازم للواردات مما يفسح المجال لاختيار سلع جديدة بأسعار منخفضة نسبيا .

جدول رقم (١١)  
الرقم القياسي لأسعار المستهلك  
حسب أقسام الانفاق

(١٩٨١=١٠٠)

معدل النمو السنوي %	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	الأقسام
٢,٦	١٢٢,٦	١١٧,٨	١١٣,٧	١١١,٦	١٠٩,٨	١٠٨,٦	١٠٥,٧	الرقم القياسي العام
٢,٢	١٢٠,٩	١١٨,٤	١١٦,٧	١١٥,٨	١١٤,٤	١١٠,٢	١٠٦,٠	المواد الغذائية والمشروبات
١,٥	١١٥,٢	١١٤,٠	١١٣,٥	١١٢,٩	١١٢,٥	١٠٩,٩	١٠٥,٤	سلع استهلاكية غير غذائية
٤,٧	١٢٧,٥	١٢٢,٠	١٣٠,٤	١٢٧,١	١٢٦,٨	١٢١,١	١٠٤,٤	الخدمات
١,٢-	١٠١,٢	٩٠,٣	٨٧,١	٨٨,٠	٨٧,٢	٩٧,٢	١٠٨,٩	نفقات السكن
٢,٤	١٢١,٦	١١٦,٧	١١٤,٩	١١٢,١	١١١,٢	١٠٩,٦	١٠٥,٥	سلع نصف معمرة
٤,١	١٢٢,٦	١١٢,٢	١٢٢,٨	١٠٨,٥	١٠٣,٨	١٠٤,٧	١٠٤,٢	سلع معمرة

المصدر: جمعت وحسبت من المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء  
- دولة قطر - سنوات مختلفة .

ولقد حققت أسعار المستهلكين لمجموعة الخدمات ( الصحية والتعليمية والنقل والمواصلات) أعلى معدلات النمو حيث بلغت ٤,٧% سنويا . تليها مجموعة السلع المعمرة بحوالي ٤,١% سنويا .

هذا ولم تتوفر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار الجملة والتي تعتبر من أهم المؤشرات الاحصائية لقياس التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ويساعد الرقم القياسي لأسعار الجملة في حساب المتغيرات التخطيطية الأساسية بالأسعار الثابتة ، وعن طريقها يمكن التعرف على معدلات النمو الحقيقية للمتغيرات والحصول على معاملات فنية أقرب ماتكون من المعاملات الكمية بعد استبعاد أثر الزيادة في الأسعار

### الفصل الثالث التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتزيد أهمية التجارة الخارجية في دولة قطر لأنها تلعب دور توازني في الاقتصاد الوطني من خلال تصدير فائض الانتاج عن الطلب المحلي واستيراد السلع التي لا تنتج محليا . كما توفر حصيلة الصادرات الموارد المالية اللازمة لاستيراد احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والوسيطه .

ويتأثر النمو الاقتصادي لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية ، لذلك يلزم تخطيط الصادرات والواردات ضمن اطار التخطيط الشامل حيث يرتبط قطاع التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم ، حيث تنعكس أنماط الانتاج والاستثمار والاستهلاك على التركيب السلعي للصادرات والواردات (٨) .

ولقد انعكست التطورات التي شهدتها عناصر التجارة الخارجية خلال اثنتي عشرة سنة ١٩٨٥-١٩٨٩م على العديد من المتغيرات الاقتصادية لدولة قطر مثل انخفاض نسبي للايرادات العامة للدولة ، وبالتالي انخفاض مخصصات التراكم الرأسمالي كنتيجة مباشرة لانخفاض حصيلة الصادرات . ولقد انخفضت نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٦٨,٩ ٪ عام ١٩٨٥ م الى ٦٠,١ ٪ عام ١٩٨٩م ويرجع ذلك الى الانخفاض في الصادرات السلعية والتي حققت معدل نمو سالبا بلغ -٦,٤ ٪ لفترة الدراسة ، وازادت الواردات السلعية من حوالي ٤١٤٧ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ٤٨٢٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الزيادة السنوية ٣,٨ ٪ .

#### ١-٣ الميزان التجاري :

ويصور الجدول التالي الميزان التجاري لدولة قطر ، وعلاقة الصادرات والواردات بالناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (١٢)  
الميزان التجارى وحجم التجارة الخارجية  
لعامى ١٩٨٥-١٩٨٩م

معدل النمو السنوى %	١٩٨٩	١٩٨٥	البيان
٦,٤-	٩٦٥٨	١١٢٧٧	١- الصادرات السلعية
٣,٨	٤٨٢٧-	٤١٤٧-	٢- الواردات السلعية
٩,٣-	٤٨٣١	٧١٣٠	٣- الميزان التجارى (٢-١)
١,٦-	١٤٤٨٥	١٥٤٢٤	٤- قيمة لتجارة الخارجية (٢+١)
١,٣	٢٣٦١٦,١	٢٢٣٩٨,٦	٥- الناتج المحلى الاجمالى
		٥٠٣	نسبة ١:٥
	٢٠,٤	١٨,٥	نسبة ٢:٥
	٢٠,٤	٣١,٨	نسبة ٣:٥
	٦١,٣	٦٨,٩	نسبة ٤:٥

المصدر : جمعت وحسبت من - المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزى  
للاحصاء - أعداد مختلفة .

وعلى الرغم من أن رصيد الميزان التجارى كات موجبا عام ١٩٨٩ م وبحوالى  
٤٨٣١ مليون ريال ، الا أن هذا الرصيد يقل كثيرا عما كان عليه عام ١٩٨٥ والبالغ  
٧١٣٠ مليون ريال ، ويرجع هذا الانخفاض فى الرصيد الى زيادة الواردات وانخفاض  
الصادرات خلال فترة الدراسة . وان أهمية المحافظة على حجم معين من الرصيد  
الموجب للميزان التجارى تأتى من كون هذا الرصيد يعتبر أحد أهم دعائم المركز المالى  
المتميز لدولة قطر ، اضافة الى أن استمرار انخفاض حجم الرصيد الموجب للميزان  
التجارى وبهذه المعدلات السالبة والتي بلغت -٩,٣% سنويا خلال الفترة ٨٥-١٩٨٩ م

سوف يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة فى مجال تمويل الانفاق الحكومى .

### ٢-٣ ميزان المدفوعات

حازلت الصادرات تعتمد على السلع المنظورة ، وتنعدم فرص الصادرات غير المنظورة (سياحة - خدمات - تحويلات خارجية ... الخ) على الرغم من الموقع الجغرافى لقطر بما يمكنها من تنويع صادراتها وزيادة ايراداتها من السلع غير المنظورة ، الا أنه لم يتم الاستفادة منها على الرغم من توفر (خدمات التخزين ، والنقل والشحن ، والتأمين ، والبنوك وخدماتها ... الخ ) وفى ظل توفر رؤوس الأموال التى تبحث عن فرص الاستثمار (٩) . وفى المقابل يلاحظ زيادة الواردات غير المنظورة الأمر الذى أدى الى عجز دائم فى ميزان العمليات غير المنظورة .

ويبين الجدول رقم (١٣) تطور ميزان المدفوعات ومنه يتضح أنه حدث تحسنا فى عجز الحساب الجارى حيث انخفض العجز من حوالى ٦٨٧ مليون ريال عام ١٩٨٦ الى ٤٤ مليون ريال عام ١٩٨٩، ويعزى ذلك التحسن النسبى الى زيادة الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية بالدرجة الأولى ، كذلك انخفض عجز ميزان المدفوعات من ٣٦٢ مليون راييل عام ١٩٨٥ الى ١٣٦ مليون ريال عام ١٩٨٩ .



جدول رقم (١٣)  
ميزان المدفوعات

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
إجمالي الصادرات (قوب)	١١٢٧٧	٦٧٣٠	٧٤٣٥	٨٠٤٥	٩٧٨٠
(-) إجمالي الواردات (سيف)	-٤١٤٧	-٤٠٠٠	-٤١٢٨	-٤٦١٣	-٤٨٢٧
١ - الميزان التجاري	٧١٣٠	٣٧٣٠	٣٣٠٧	٣٤٣٢	٤٩٥٣
٢ - تحويلات مقابل خدمات وتحويلات خاصة	-٥١٣٢	-٣٤١٧	-٣٩٢٣	-٤٣٨٢	-٤٩٩٧
٣ - رصيد الحساب الجاري (٢+١)	١٩٩٨	-٦٨٧	-٦١٦	-٩٥٠	-٤٤
٤ - تحويلات رأسمالية (رسمية وخاصة)	-٢٣٦٠	-١٠٨٥	-١٠٣١	-١٢٨٦	-٩٢
٥ - ميزان المدفوعات (٣-٤)	-٣٦٢	-١٧٧٢	-١٦٤٧	-٢٢٣٦	-١٣٦

المصدر :  
التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - أعداد متفرقة •

٣-٣ تطور الواردات :  
 ويعرض الجدول التالي التغيرات الهيكلية للواردات في دولة قطر خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ .

جدول رقم (١٤)  
 الهيكل السلمي للواردات لعامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٩

معدل النمو السنوي %	١٩٨٩		١٩٨٥		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
٣,٧	١٥,١	٧٢٧,٥	١٥,١	٦٣٠,١	الأغذية والحيوانات الحية
٣,٩-	١,٦	٧٧,٥	٢,٢	٩١,٠	المشروبات والتبغ
١٠,٠	٣,٨	١٨٢,٥	٢,٠	١٢٤,٠	مواد خام غير معدة للأكل باستثناء المحروقات
٣,٦	٠,٨	٣٧,٨	٠,٨	٢٢,٨	الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة
١,٧-	٠,٧	٣٢,٤	٠,٨	٢٤,٩	الزيوت والشحوم والشموع الحيوانية والنباتية المنشأ
٧,٨	٦,٠	٢٨٩,٣	٥,٢	٢١٣,٩	المواد الكيماوية والمنتجات المرتبطة بها
٩,٧	٢٢,٩	١١٥٥,٧	١٩,٣	٧٩٩,٥	البضائع المصنوعة مصنفة في معظم الأحيان حسب المادة
٢,٤	٣٧,٠	١٧٨٦,٢	٣٩,١	١٦٢٢,٦	الماكينات والالات ومعدات النقل
٢,٠-	١١,١	٥٣٤,٨	١٤,٠	٥٨٠,١	مصنوعات متنوعة
٣٩,٣-	٠,١	٢,٣	٠,٤	١٧,٠	أصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر
٣,٩	١٠٠	٤٨٢٦,٦	١٠٠	٤١٤٦,٥	المجموع

المصدر : جمعت وحسبت من - المجموعة الاحصائية - الجهاز المركزي للإحصاء - دولة قطر - أعداد مختلفة .

بتحليل الهيكل السلعي للواردات في دولة قطر يتضح أن الاقتصاد القطري يعتمد على الخارج في تلبية احتياجاته من معظم السلع نظرا لمحدودية الانتاج المحلي، ولقد حققت الواردات من البضائع المصنعة أعلى معدلات النمو خلال فترة المتابعة حيث زادت من ٧٩٩,٥ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١١٥٥,٧ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو ٩,٧% سنويا ، تليها الواردات من المواد الكيماوية حيث زادت من ٢١٣,٩ مليون ريال الى ٢٨٩,٣ مليون ريال وبمعدل نمو ٧,٨% لسنوات المقارنة ، كذلك ارتفعت الواردات من الماكينات والآلات ومعدات النقل من ١٦٢٢,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٧٨٦,٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو سنوي ٢,٤% ، وزادت الواردات من الأغذية الحيوانية بمعدل ٣,٧% ، والواردات من الوقود المعدني التشحيم بحوالى ٣,٦% سنويا ، ويلاحظ انخفاض الواردات من المشروبات والتبغ خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ بمعدل -٣,٩% سنويا والواردات من الزيوت النباتية والحيوانية والشحوم بحوالى -١,٧% سنويا .

ويوضح الجدول رقم (١٥) تطور الواردات حسب استخدام المواد ، حيث زاد اجمالى الواردات من ٤١٤٦,٥ مليون ريال عام ١٩٨٩ الى ٤٨٢٦,٦ مليون ريال لعام ١٩٨٩ ويقدر متوسط معدل النمو السنوي ٣,٩% ، ويلاحظ زيادة الواردات الوسيطة اللازمة للعمليات الانتاجية من ١٢٠٧,١ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٦٤٢ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل الزيادة السنوي ٨% ، كذلك زادت الواردات الرأسمالية من ١٥٣٤,٦ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٧٠٠,٨ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، ويقدر معدل النمو السنوي بحوالى ٢,٦% ، وحققت الواردات الاستهلاكية أقل معدلات النمو خلال فترة الدراسة حيث بلغت ١,٤% .

جدول رقم (١٥)  
الواردات حسب استخدام المواد

(بالمليون ريال)

معدل النمو السنوي %	١٩٨٩		١٩٨٥		البيان
	%	القيمة	%	القيمة	
١,٤	٣٠,٧	١٤٨٣,٨	٣٣,٩	١٤٠٤,٨	الاستهلاكية
٨,٠	٣٤,٠	١٦٤٢,٠	٢٩,١	١٢٠٧,١	الوسيطة
٢,٦	٣٥,٢	١٧٠٠,٨	٣٧,٠	١٥٣٤,٦	الرأسمالية
٣,٩	١٠٠	٤٨٢٦,٦	١٠٠	٤١٤٦,٥	اجمالي الواردات

المصدر : جمعت وحسبت - المجموعة الاحصائية - الجهاز المركزي للإحصاء - دولة قطر - أعداد مختلفة .

### ٤-٣ : تطور الصادرات

لم تتوفر البيانات الكافية لتحليل هيكل الصادرات ولكن البيانات المتاحة تشير الى انخفاض الصادرات من النفط خلال النصف الثانى من الثمانينات بسبب ظروف الطلب العالمى والتزام دولة قطر بقرارات منظمة الأوبك لتحديد سقف الانتاج .

هذا ويلاحظ أن المنتجات الأولية والطاقة تشكل نسبة كبيرة من اجمالى الصادرات فى دولة قطر ومعنى هذا أن هيكل الصادرات يقوم على التخصص فى عدد قليل من السلع ، ولذلك تأثيرات غير مرغوب فيها حيث تتعرض أسعار صادرات المواد الأولية عادة الى تقلبات شديدة والتي كثيرا ما تنعكس فى شكل تقلبات فى إيرادات الدولة مما يؤدى الى عدم ضمان انتظام تمويل خطط التنمية وعدم تحقيق أهدافها ، حيث ما زال النفط والصناعات المرتبطة به يشكلان ٩٠٪ من اجمالى الصادرات .

ولقد أخذت صادرات النفط الخام اتجاها عاما نزوليا كما هو مبين بالجدول التالى حيث انخفضت كمية المصدر من ١٨,٢٨ مليون برميل بلغت إيراداتها حوالى ١٥٨٣٢ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى ١٤,٥٣ مليون برميل ، بلغت إيراداتها ٦٦١٣ مليون ريال عام ١٩٨٩ م ، ويرجع ذلك الى استجابة سياسة تصدير النفط للتغيرات فى السوق العالمى والالتزام بسقف الانتاج الذى حددته منظمة الأوبك لمنع الأسعار من التدهور حيث يلاحظ انخفاض سعر تصدير البرميل من ٢٩,٤٩ دولار عام ١٩٨٥ الى ١٣,٨ دولار للبرميل عام ١٩٨٩ ، وكذلك لتنظيم حصيلة الدولة لتمويل احتياجات الميزانية العامة ، مع الأخذ فى الاعتبار ترشيد استخدام الاحتياطات النفطية لاطالة عمرها .

جدول رقم (١٦)  
تطور صادرات النفط القطري وأسعار تصديره

السنوات	الصادرات (مليون طن مترى)	أسعار التصدير (بالدولار/برميل)	الايادات من صادرات النفط (مليون ريال)	نسبة صادرات النفط اجمالى الصادرات %
١٩٨٥	١٨,٢٨	٢٩,٤٩	١٥٨٣٢	٨٧,٦
١٩٨٦	١٣,٢٩	٢٦,٥٥	١٢٥٨٧	٨٣,١
١٩٨٧	١٤,٥٧	١٥,٢٧	٥٤٧٥	٨٤,٦
١٩٨٨	١٣,١٣	١٧,٧٠	٢٨٧٠	٨٠,٧
١٩٨٩	١٤,٥٣	١٣,٨٠	٦٦١٣,٦	٦٨,٥

المصدر : الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط - استراتيجية استخدام الموارد  
البتروولية فى دولة قطر - مارس ١٩٩١ ، الجزء الثانى "تحليل الموقف الحالى  
" ص ٥٢ ، ٥٣ .

يعرض الجدول رقم (١٧) تطور الصادرات القطرية من المنتجات الصناعية خلال  
الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ حيث يلاحظ التقلبات المستمرة فى قيمة صادرات الأسمدة  
الكىماوى ويرجع ذلك الى التقلبات فى أسعار الأسمدة ، فعندما ترتفع الأسعار يزيد  
الانتاج لأنه فى هذه الحالة يغطى تكاليف الانتاج المرتفعة نسبيا . هذا وتأخذ  
صادرات الحديد والصلب اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من ٣٩٦,٦ مليون ريال عام  
١٩٨٥ الى ٦٠٨,٩ مليون ريال عام ١٩٨٩ م وبلغ معدل الزيادة حوالى ١١,٣ % سنويا  
وترجع تلك الزيادة الى التحسن فى الأسعار العالمية للحديد والصلب فى هذه الفترة  
، ويلاحظ زيادة الصادرات من البتروكيمياويات من ٢٩٥,٨ مليون ريال عام ١٩٨٥ الى  
٨٨٢,٤ مليون ريال عام ١٩٨٩ ، وبلغ معدل النمو السنوى ٣١,٤ % .

جدول رقم (١٧)  
الصادرات من المنتجات الكيماوية

(بالمليون ريال)

البتروكيماويات	الحديد والصلب	الاسمدة الكيماوية	البيان
٢٩٥,٨	٢٩٦,٦	٤٤٩,٥	١٩٨٥
٤٠٧,٥	٢٩٩,٦	٣١٠,٩	١٩٨٦
٥٢٨,٩	٣٧١,٩	٢٨٤,١	١٩٨٧
٨١٥,٦	٥٣٥,٠	٤٤٢,٠	١٩٨٨
٨٨٢,٤	٦٠٨,٩	٣٢٥,٩	١٩٨٩
٣١,٤	١١,٣	٧,٨-	معدل النمو السنوي %

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية  
- دولة قطر - الدوحة - أعداد مختلفة .

٣-٥: سعر صرف الريال القطري :

يرتبط الريال القطري بعلاقة ثابتة لم تتغير منذ أوائل الثمانينات بواقع ٣,٦٤١٥ ريال لكل دولار شراء و ٣,٦٣٨٥ ريال لكل دولار بيعاً ، وتفسر مؤسسة النقد القطري ذلك الى أهمية الولايات المتحدة الأمريكية كشريك أساس للتجارة الخارجية القطرية تصديراً واستيراداً ، وقد يكون مناسباً ربط سعر صرف الريال بسلة من العملات الرئيسية وذلك للمحافظة على حصيلة صادرات قطر من التقلبات المستمرة في أسعار العملات .

ويبين الجدول التالي التغيرات السنوية لسعر صرف الريال القطري مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية ، حيث أظهرت معدلات استبدال الريال القطري تحسناً تجاه هذه العملات في السنوات الثلاث الأخيرة .

وأحرز الريال القطري تقدماً ملحوظاً في نهاية الفترة تجاه كافة العملات الرئيسية الدولية ، وذلك بعد سلسلة من الانخفاضات المتتالية مقابل هذه العملات ، أما من ناحية قيمته المستندة الى سعر متوسط الفترة فقد تقلص معدل هبوط الريال تجاه العملات المذكورة بصورة واضحة في عام ١٩٨٨ مقارنة بالعامين الآخرين

جدول رقم ( ١٨ )  
معدلات التغير السنوية لسعر صرف الريال القطري  
مقابل بعض العملات الرئيسية

العملات الرئيسية	الفترة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الجنيه الاسترليني	متوسط	٣,١	١١,٧-	١٠,٦-	١,٦-
	نهاية	١٩,٣-	١,٧-	٢١,٥-	٣,٤
المارك الالمانسى	متوسط	١٤,٠-	١١,٦-	١٧,٠-	٢,١-
	نهاية	٢١,٥-	٢١,١-	١٨,٦-	١١,٨
الفرنك الفرنسى	متوسط	٢,٤	٢٢,٦-	١٣,٠-	١,٩-
	نهاية	٢١,٢-	١٤,٦-	١٦,٤-	١٢,٠
الجولدر الهولندى	متوسط	٣,١	٢٦,١-	١٦,٩-	١,٢-
	نهاية	٢١,٦-	٢١,٠-	١٦,٤-	١٢,٠
السين المائيسى	متوسط	٠,٣-	٢٩,٥-	١٣,٥-	٢,٥-
	نهاية	١٩,٨ -	٢٠,٦-	٢٣,٧-	٢,٣

المصدر : التقرير السنوى - مؤسسة النقد القطري - دائرة البحوث والاحصاء - الدوحة - اعداد متفرقة .

## الفصل الرابع

### التطورات الاجتماعية

#### ٤-١ السكان والقوى العاملة

تعتبر القضية السكانية من أكثر القضايا أهمية في دولة قطر وذلك راجع الى محدودية القاعدة البشرية الوطنية من حيث الحجم والمواصفات اللازمة للاسهام من الانتاج بمختلف مجالاته مما أدى الى الاعتماد على استقدام قوة العمل من الخارج والتي غالبا ما تتم بصورة غير انتقائية ، وقد تسبب استمرار ذلك الى ظهور بعض الاختلالات الهيكلية التي أصبحت بدورها أحد المشاكل الرئيسية التي تعترض مسارات التنمية الشاملة للمجتمع وتتطلب المزيد من الجهود والسياسات التخطيطية الفعالة من أجل التغلب على آثارها السلبية على المدى الطويل، وفيما يلي أهم هذه الاختلالات في التركيبة والقوى العاملة (١٠) :-

- يتمثل اختلال التركيبة السكانية في انخفاض نسبة السكان القطريين الى غير القطريين .
- ارتفاع نسبة الذكور الى اجمالي السكان .
- ارتفاع التكلفة الاجتماعية وزيادة الأعباء والضغط الأمني والاقتصادية .
- اختلال سوق العمل في جانبي العرض والطلب كما ونوعا بسبب عدم ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات السوق وافتقاد الخطط الكفيلة بتحقيق التوازن بينها.
- اختلال توزيع القوى العاملة الوطنية على القطاع الحكومي والخاص والمختلط .
- تدنى الانتاجية وانخفاض الكفاءة نتيجة لاستخدام العمالة الغير مؤهلة والغير مدربة .



هذا وتواجه عملية تصحيح هذه الاختلالات الهيكلية مشاكل أهمها (١١) :

- أ- عزوف القوى العاملة الوطنية عن مزاولة المهن الحرفية الضرورية لترسيخ القاعدة الانتاجية .
- ب- تفضل القوى العاملة الوطنية رغم ندرتها مجالات العمل الحكومى الادارى على مجالات الانتاج مما يؤدي الى التضخم الوظيفى فى الأجهزة الحكومية فى الوقت الذى يعانى القطاع الخاص والمختلط من ندرة العمالة القطرية .
- ت- تعتبر ندرة البيانات المتاحة عن السكان والقوى العاملة وتخصصاتها وتوزيعها من أهم المشاكل التى تقف عقبة فى طريق تخطيط القوى العاملة ورسم السياسات التى تساهم فى تصحيح هذه الاختلالات .

### تطور عدد السكان

ولكن على الرغم من هذه الندرة فى البيانات فإنه يمكن التعرف على اتجاهات السكان والتغيرات الهيكلية فى القوى العاملة على ضوء ما توفر من بيانات ، وقد أوضح تحليل هذه البيانات الاتجاهات التالية :

أدت ندرة القوى العاملة الوطنية مع وفرة الموارد المالية مع بداية السبعينات الى الاستعانة بالقوى العاملة الوافدة للوفاء باحتياجات التطور الاقتصادى والاجتماعى وتوفير الخدمات الضرورية للسكان وبناء الهياكل الأساسية التى كانت البلاد تعاني من نقص حاد فيها، حيث وجهت الدولة الاستثمارات الضخمة لمختلف الأنشطة وفى آن واحد محدثه طلبا حادا على جميع المهن والتخصصات وعلى مستوى جميع الأنشطة، وقد أشيع هذا الطلب عن طريق استقدام العمالة من الخارج ليس لصغر حجم السكان فحسب بل لعدم ملائمة المهارات الوطنية ومتطلبات التنمية الجديدة والتى زادت من حدة ونوعية التدفق فى العمالة الوافدة ونتيجة لذلك تضاعف عدد السكان عى النحو التالى :



القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي:

بتحليل نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لدولة قطر في مارس عام ١٩٨٦ يمكن التوصل لملامح القوى العاملة . ويوضح الجدول رقم (٢٠) توزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب النشاط الاقتصادي :

جدول رقم (٢٠)  
توزيع السكان النشطين اقتصاديا  
حسب النشاط الاقتصادي والجنسية لعام ١٩٨٦م

نسبة القطريين %	المجموع	قطريون		البيان
		%	العدد	
١,٩	٦٢٨٣	٠,٦	١٢٢	الزراعة وصيد البر والبحر
٢٩,٧	٤٨٠٧	٦,٩	١٤٢٩	المناجم والمحاجر
٣,٠	٤١٣٩١	٢,١	٤٢٦	الصناعات التحويلية
٢٦,١	٥٢٦٦	٦,٦	١٣٧٣	الكهرباء والماء والغاز
-	٣٤٠٥٢	١,٣	٢٧٣	التشييد والبناء
٤,٩	٤٢١٩٦	٥,٢	١٠٦٨	التجارة والمطاعم والفنادق
٧,٤	٧٣٥٧	٢,٦	٥٤٨	النقل والتخزين والمواصلات
٦,٣	٣١٥٧	١,٠	٢٠٠	التمويل والتأمين والعقارات
١٥,٦	٩٦٤٦٦	٥٧٣,	١٥٢٢٠	خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية
٢٩,٥	٥٠١	٠,٧	١٤٨	أنشطة غير كاملة التوصيف
١٠,٤	٢٠٠٢٣٨	١٠٠	٢٠٨٠٧	المجموع

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - ١٩٩٢ م ، ص ٤٠ .

ومن تحليل هذه البيانات يتضح الاختلال فى توزيع القطرين بين الأنشطة الاقتصادية حيث يتركز ٧٣,٥% منهم فى قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية ، وذلك راجع الى اهتمام الحكومة بتوفير الخدمات الأساسية ورفع مستوى معيشة السكان وتفضيل القطرين العمل فى الأعمال الادارية ، ويعمل فى قطاع المناجم والمحاجر ٦,٩% من القوى العاملة القطرية وهو يعتبر من القطاعات الأساسية بالاضافة الى احتياجات برامج التطوير وتحديث المنشآت النفطية والاستمرار فى عمليات التنقيب ، يليه قطاع الكهرباء والماء بحوالى ٦,٦% وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق ٥,٢% .

ومن ناحية أخرى يلاحظ ارتفاع نسبة القطرين الى اجمالى القوى العاملة فى قطاع المناجم والمحاجر الى ٢٩,٧% ، يليه قطاع الكهرباء والماء حيث يساهم القطرين بحوالى ٢٦,١% ، ثم قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية بحوالى ١٥,٦% ، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات ٧,٤% ، وقطاع التمويل والتأمين والعقارات ٦,٣% .

مما سبق يتمثل الاختلال فى انخفاض مساهمة القطرين النشطين اقتصاديا فى القطاعات الانتاجية التى يعول عليها فى تنوع مصادر الدخل مثل قطاعات الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والزراعة وصيد البر والبحر ، وترجع تلك الاختلالات الى غياب تخطيط القوى العاملة والتدريب ولعل انشاء ديوان الخدمة المدنية والمجلس الأعلى للتخطيط من العوامل المساعدة على علاج هذه الاختلالات الهيكلية فى أهم عناصر التنمية على الطلاق الا وهو العنصر البشرى هدف ووسيلة التنمية .

وكما سبق ذكره فقد انعكس استقدام الأيدي العاملة من الخارج وباعداد كبيرة فى مختلف المهن والتخصصات لتلبية متطلبات النمو الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته الدولة الى ارتفاع نسبة الوافدين فى بعض المهن وخاصة تلك المهن التى لا يقبل عليها القطريين مثل مهنة الزراعة والصيد حيث بلغت مساهمة القطرين فى القوى العاملة أدهاها بحوالى ١,٩% فقط ، كذلك عمال الانتاج وعمال الخدمات حيث بلغت نسبة القطرين ٥,٨% ، ٧,١% فى كل منها على التوالى ، ويفسر ذلك بعدم قبول القطريين لهذه المهن بسبب النظرة الاجتماعية القطرية لعمال الانتاج والخدمات .

القوى العاملة حسب المهنة :

وتشير البيانات بالجدول رقم (٢١) الى زيادة نسبة القطريين فى مهنة المديرين والاداريين حيث بلغت مساهمة القطريين أقصاها بحوالى ٣٤,٥% من اجمالى العاملين فى هذه المهنة ، ويرجع ذلك الى أهمية وجود القطريين فى مراكز اتخاذ القرار ومفاتيح العمل بالاضافة الى تفضيل القطريين للأعمال الادارية والمكتبية ، يليها فى الأهمية القائمون بالأعمال الكتابية حيث يعمل ما يقرب من ربع القوى العاملة القطرية فى هذه المهنة ، ثم الاخصائيون والذنيون حيث تبلغ نسبة القطريون الى ١٩% من اجمالى القوى العاملة الفنية فى البلاد ، وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بالتعليم والتدريب وتخرج أعداد متزايدة من مركز التدريب والتطوير المهني .

وتكشف المتابعة الدقيقة للقوى العاملة عن أن احتياجات بعض الأنشطة من القوى العاملة كان مبالغا فيها ، خاصة وأن الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تنظيم القوى العاملة كانت حديثة التأسيس ، وما زالت تجربة الدولة فى مجال تنظيم وتخطيط القوى العاملة حديثة ، ويؤدى تنفيذ استراتيجية التنمية الادارية التى أعدتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط الى علاج هذه المشكلة (١٢).

جدول رقم (٢١)  
السكان النشطون اقتصاديا حسب المهنة والجنسية  
لعام ١٩٨٦م

نسبة القطريين %	المجموع	القطريون		البيان
		%	العدد	
١٩,٠	٢٠٥٩٧	١٨,٨	٤١٣٩	الاخصائيون والفنيون
٣٤,٥	٢٥٦٨	٤,٣	٦٨٨	المديرون والاداريون
٢٦,٤	٢٣٥٩٤	٢٩,٩	٩٢٦٢	القائمون بالأعمال الكتابية
١٠,٥	١٠١٦٠	٥,١	٩٦١٠	القائمون بأعمال البيع
٧,١	٤٤١٠١	١٥,٠	٤١٣١	العاملون في الخدمات
١,٨	٧٦٨٢	٠,٧	٠١٤	العاملون في الزراعة والصيد
٥,٨	٩١١٨٥	٢٥,٤	١٥٢٨	عمال الانتاج وعمال النقل والعمال العاديون
٤,٦	٣٥١	, ٨	١٧٤	عمال لم يصنفوا
١٠,٤	٢٠٠٢٣٨	١٠٠	٧٢٠٨٠	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة  
الإحصائية السنوية - مايو ١٩٩٢ ص ٣٩.

القوى العاملة حسب القطاع

لقد كان من الطبيعي أنه بالإضافة الى الخلل فى التركيبة السكانية أن يكون هناك خللا فى تركيبة القوى العاملة كما يوضح الجدول رقم (٢٢) ، حيث نلاحظ أن العمالة القطرية تمثل ١٠,٤% فقط من اجمالى القوى العاملة فى الدولة بل وأكثر من ذلك نجد أن العمالة القطرية تمثل ٥,٦% من اجمالى قوة العمل فى القطاع المختلط وتنخفض مساهمتها الى ١,٧% فقط فى القطاع الخاص .

جدول رقم (٢٢)  
السكان النشطون اقتصاديا حسب القطاع والجنسية لعام ١٩٨٦

الجنسية القطاع	قطريون	غير قطريون	المجموع	نسبة القطريين
حكومى	١٨٢٥٠	٥٥٢٠٩	٧٣٥٥٩	٢٤,٩
مختلط	٢٧٥	٤٦١٤	٤٨٨٩	٥,٦
خاص	٢٠٦١	١١٨٤٦٧	١٢٠٥٢٨	١,٧
أخرى	١٢١	١١٤١	١٢٦٢	, ١
المجموع	٢٠٨٠٧	١٧٩٤٣١	٢٠٠٢٣٨	١٠,٤

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزى للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٢م - ص ٤٢.

ومن الجدير بالذكر أنه لم يجر فى دولة قطر سوى تعداد واحد للسكان والمساكن والمنشآت فى عام ١٩٨٦ وهذا يشكل قيذا رئيسيا على الدراسة وللتوصل الى مؤشرات مناسبة للسكان والقوى العاملة وللتعرف على التغيرات الهيكلية يلزم اجراء تعداد آخر للسكان .

### القوى العاملة في الجهاز الحكومي :

ترجع أهمية دراسة القوى العاملة في الجهاز الحكومي الى تركيز ٨٨,٢% من اجمالي العمالة القطرية في هذا القطاع ، وهي حجر الزاوية التي يجب أن يركز عليه تخطيط القوى العاملة في الدولة من أجل علاج الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها وفيما يلي تحليل لخصائص القوى العاملة الحكومية خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٩٠ .

#### أ - توزيع الموظفين حسب الجنسية

شهدت تركيبة القوى العاملة في الجهاز الحكومي بدولة قطر في النصف الثاني من الثمانينات زيادة في نسبة القطريين في الوظائف الحكومية من ٥٤,٤% عام ١٩٨٥ الى ٥٣,٣% عام ١٩٩٠ ، وفي المقابل انخفضت نسبة غير القطريين من ٥٤,٦% الى ٤٦,٥% لنفس الفترة (١٣) .

ويلاحظ أن عملية احلال قوة العمل القطرية محل قوة العمل الوافدة في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة القطرية تشم بشكل عشوائي وبدون استراتيجية واضحة ، وبدون تحديد أهداف كمية ونوعية تتعلق بعدد العاملين القطريين المطلوبين خلال فترة زمنية معينة ، وتحديد تخصصاتهم المطلوبة ، وارتبطت عملية الاحلال بمبادرات فردية للمسؤولين . (١٤)

#### ب - توزيع الموظفين حسب النوع :

على الرغم من الارتفاع النسبي لمساهمة المرأة القطرية في قوة العمل الحكومية من ١٧,٣% عام ١٩٨٥ الى ٢٢,٨% عام ١٩٩٠ ، الا أن مشاركة المرأة في أنشطة المؤسسات العامة في دولة قطر كانت متدنية فمثلا ارتفعت نسبة العاملات القطريات في مؤسسة حمد الطبية من حوالي ٥% عام ١٩٨٦ الى ٩% عام ١٩٩٠ ، أما في مؤسسة النقد القطري فارتفعت نسبة العاملات القطريات من ١% عام ١٩٨٦ الى ١١% عام ١٩٩٠ ، وفي المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمؤسسة العامة للبتروال فقد وصلت نسبة العاملات القطريات في أحسن الظروف الى ١% .

ويتضح مما سبق تدنى مشاركة المرأة القطرية في العمل في المؤسسات العامة القطرية . وأيضاً فسي الأجهزة الحكومية (١٥) .



ومن الجدير بالذكر أن العمل في مؤسسة حمد الطبية والمؤسسات العامة القطرية للاتصالات السلوكية واللاسلكية ومؤسسة النقد القطري مناسبة للمرأة ، ولا شك أن مساهمة المرأة في العمل في هذه المؤسسات وغيرها سيمكن من مضاعفة العرض الإضافي من قوة العمل القطرية وتقليل حجم العجز في سوق العمل، ويعمل على تغطية جانب من الاحتياجات الإضافية السنوية من القوى العاملة وبالتالي تحقيق هدف الاحلال التدريجي للقوى العاملة القطرية محل القوى العاملة الوافدة .

ويمكن زيادة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل باتخاذ اجراءات تسهيل مهمة التوفيق بين عمل المرأة في الأجهزة المختلفة ووظيفتها الاجتماعية داخل أسرتها ، كذلك تحديد شروط للعمل لصالح المرأة مثل تقليل ساعات العمل ، ومراعاة العادات والتقاليد في البلاد ، وانشاء دور حضانة في مواقع العمل أو قريب منها ، ومنح أجازات الأمومة مدفوعة الأجر لفترة مناسبة ، وتذليل الصعوبات المرتبطة بنقل النساء العاملات .

ويلاحظ الانخفاض النسبي لمساهمة الذكور في قوة العمل الحكومية من ٨٢,٧% عام ١٩٨٥ الى ٧٧,٢% عام ١٩٩٠ ، وذلك لانخفاض نتيجة التحسن الطفيف في مساهمة المرأة كما سبق توضيحه .

#### ج - توزيع الموظفين حسب المهن :

- بتحليل توزيع موظفي الحكومة حسب المهن تتضح الاتجاهات التالية (١٦) :
- ١ - انخفاض عمال الانتاج من ١٠٦٠٧ عام ١٩٨٥ الى ٨٧٤٥ عام ١٩٩٠ وبمعدل انخفاض - ٣,٨ % سنويا .
  - ٢ - زيادة الوظائف الحكومية في المهن الكتابية من ٥٣٣٧ عام ١٩٨٥ الى ٦٥٤٩ عام ١٩٩٠ ، وبلغ معدل الزيادة السنوي ٤,٢% .
  - ٣ - زيادة الموظفين في المهن العلمية والفنية من ٩٩٧٣ عام ١٩٨٥ الى ١١٧٩٠ عام ١٩٩٠ وبلغ معدل الزيادة السنوي ٣,٤% .
  - ٤ - زيادة مساهمة القطريين في المهن العلمية والفنية وأيضا في المهن الكتابية، بينما تنخفض مساهمتهم في مهن الخدمات وأعمال الانتاج، وذلك للنظرة الاجتماعية لهذه الأعمال، وتوفر الكوادر الوطنية سواء من خريجي جامعة قطر أو البعثات الخارجية .

د - توزيع الموظفين حسب الحالة التعليمية

بدراسة توزيع الموظفين فى الحكومة حسب الحالة التعليمية يمكن رصد الاتجاهات العامة التالية (١٧) :

- ١ - زيادة عدد الموظفين القطريين من ذوى المؤهلات العليا ومن حملة الدكتوراه والماجستير والدبلومات العالية والبيكالوريوس والليسانس بمعدلات قياسية، وفى نفس الوقت انخفض عدد الموظفين القطريين بدون مؤهل، ويمكن تفسير ذلك التحسن بزيادة مخرجات التعليم داخل وخارج البلاد ونشاط برامج تعليم الكبار.
- ٢ - يأخذ عدد الموظفين غير القطريين بدون مؤهل ومن حملة الابتدائية والاعدادية والثانوية ودبلوم متوسط اتجاهها عاما تنازليا ، وهذا يعكس سياسة خفض العمالة الوافدة غير مؤهلة .
- ٣ - يأخذ عدد الموظفين غير القطريين المؤهلين من حملة الدكتوراه والماجستير اتجاهها عاما متصاعدا وذلك لاتباع دولة قطر سياسة انتقائية فى اختيار القوى العاملة الوافدة، ويجب الاستمرار فى هذه السياسات لأنها تساعد على تحسين التركيبة السكانية فى البلاد.

٢-٤ : التعليم والتدريب

- تسعى وزارة التربية والتعليم بدولة قطر جاهدة الى تحقيق الأهداف التى حددها المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون ، كما أن الدولة ملتزمة بها وتوليها العناية اللازمة، وفيما يلى المبادئ الأساسية فى مجال التعليم (١٨) :
- العمل على تحقيق حد أدنى من التعليم للجميع بتعميم التعليم الأساسى (الابتدائى والمتوسط) .
  - الالتزام بمحو الأمية.
  - تنمية القدرات والابداع والتفكير المستقل.
  - اعتبار التعليم مهنة تخصصية.
  - تعزيز القيم والتوجهات الايجابية.

- ربط التعليم بالعمل والمؤسسات التعليمية بمؤسسات الانتاج .
- ربط التعليم الثانوى والعالى بمتطلبات التنمية .
- توفير القاعدة الضرورية للبحث العلمى والتعامل مع التكنولوجيا .
- تنمية روح المواطنة والولاء والالتزام بالدفاع عن الوطن من خلال التربية العسكرية .

وفى مجال التعليم العالى والبحث العلمى يتم الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية :

- ١- ملائمة التعليم العالى لاحتياجات المجتمع .
- ٢- مساهمة التعليم العالى فى توفير القيادات .
- ٣- توجيه البحث العلمى لمشكلات المنطمة .
- ٤- ايجاد قنوات مرنة وعملية للتنسيق والتكامل .
- ٥- ربط سياسات الابتعاث الخارجى باحتياجات المنطقة .

ولقد حرصت الأجهزة المعنية بالتعليم والتدريب فى دولة قطر على تنفيذ السياسات التى تهدف الى تنمية الموارد البشرية والارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية للمواطنين ، وبالرغم من أن معظم الجهود المبذولة فى هذا المجال ذات طابع طويل الأجل الا أنه بمتابعة البيانات المتاحة يمكن ملاحظة الاتجاهات الايجابية والسلبية التالية وجميعها تستحق الرصد والتحليل .

تهدف وزارة التربية الى القضاء على ظاهرة الأمية بين المواطنين والعمل على منع تجددتها ، ويتضح من تعداد السكان لعام ١٩٨٦ م أن عدد الأميين الذين يزيد عمرهم عن ١٠ سنوات يبلغ ٦٥٦٥٥ نسمة وتواجه وزارة التربية هذه المشكلة عن طريق المدارس الليلية ومراكز محو الأمية ، ولكن يلاحظ تراجع عدد الدارسين فى مراكز محو الأمية من ٨,٧٢ فى عام ١٩٨٥/٨٤م الى ٦٢٥٨ فى عام ١٩٨٩/٨٨م ، يجب دراسة أسباب الأحجام عن التسجيل فى برامج محو الأمية ، والتعرف على أسباب عدم الانتظام فى الدراسة واقتراح الاجراءات المناسبة والعمل على وضع أهداف محدودة لخطة واضحة للقضاء على ظاهرة الأمية فى البلاد ، وفيما يلى عرض لتوصيات فريق خبراء اليونسكو لعلاج هذه الظاهرة (١٩) :-

- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على اصدار تشريع يلزم المواطنين من سن ١٥ سنة الى سن ٤٥ سنة بمحو أميتهم .
- اجراء مسح لتحديد فئات الأميين حسب فئات العمر والجنس مع التركيز على الفئات السكانية الأقل حظا فى التعليم ، لتنظيم الاتصال بهم ، وحفزهم على محو أميتهم ، وربطهم ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار ، والتعليم المستمر .
- احكام التعليم للحد من التسرب منه ، وتحقيق استمرارية الملتحقين به ، لتجفيف منابع الأمية .
- تدريب فئات متميزة من المعلمين ، يتم اختيارهم وفق معايير موضوعية للعمل فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، لاكسابهم مهارات التعامل مع الكبار ، وأساليب تعليمهم ، مع توفير الحوافز المادية الكافية لهم .
- توفير الحوافز المادية والمعنوية للمتعلمين الذين يحون أميتهم ، وتشجيعهم على استكمال تأهيلهم ومواصلة تعلمهم الى أقصى درجة علمية تحملهم اليها امكاناتهم وظروفهم الخاصة والاجتماعية .
- تحقيق الترابط الفعال بين تعليم الكبار وجهود التعليم المستمر ، والتأثير المتبادل بينهما ، بما يحقق تعاونا ايجابيا لتحقيق المجتمع دائم التعلم .
- استثمار امكانات أجهزة الاعلام المختلفة والمؤسسات المجتمعية المتنوعة لتقديم برامج لمحو الأمية القرائية والوظيفية والثقافية وغيرها من المكونات الحضارية الأساسية التى يحتاجها المواطن .

#### ٤-٢-١ تطور اعداد الطلاب والمدارس فى القطاع الحكومى :

يلخص الجدول التالى تطور اعداد الطلاب فى المدارس الحكومية موزعين حسب المرحلة التعليمية خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥ - ١٩٩١/٩٠ :

جدول رقم (٢٢)  
تطور اعداد الطلاب في المدارس الحكومية

المرحلة التعليمية	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	معدل النمو السنوي %
الابتدائية	٣١٨٤	٣٧٤٢٨	٣,٢
الاعدادية العامة	١٢٠٣١	١٥٨٠٢	٥,٦
اعدادية المعهد الديني	٢٤٨	١٦٨	٧,٠-
الثانوية العامة	٧٤٧٥	٩٦٦٩	٥,٣
المعهد الديني الثانوي	١٥٨	١٩٠	٤,٥
مدرسة الصناعة الثانوية	١٨٣	٤٠٩	١٩,٠
المدرسة التجارية الثانوية	١١١	١١٠	٠,٥-
المجموع العام	٥٢٠٥٠	٦٣٥٩٦	٤,٠
محو الأمية	٤٣٣٥	٢٤٥٠	٧,٩-
تعليم الكبار	٢٦٦٢	٣٣٠٦	٥,٧
التعليم الأهلي	١٦٠١٩	٢٠٣١٥	٥,٢
معهد الادارة	١١٤	١٣١	٥,٠
معهد اللغات	٤٩٠	٨٠٣	١٤,٤

المصدر : جمعت وحسبت من :  
المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- ١ - انتظام تدفق التلاميذ فى المدارس الحكومية ، وان متوسط معدل النمو السنوى للطلاب فى المراحل المختلفة بلغ ٤% سنويا ، وهو يفوق متوسط معدل النمو السنوى للسكان ، ويجب بذل مزيد من الجهود لتشجيع الطلبة القطريين على التوجه نحو المعاهد التخصصية والشعبة العلمية حيث يساعد هذا التوجه على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل فى المستقبل .
- ٢ - زيادة طلاب التعليم الأهلى بمعدل ٥,٢% سنويا ، ويجب تشجيع هذا الاتجاه بهدف تخفيض العبء على الموازنة العامة للدولة وخفض كثافة الطلاب فى الفصل .
- ٣ - تراجع عدد الدارسين فى مراكز محو الأمية ، وقد يفسر ذلك التراجع الى تأثير برامج محو الأمية وزيادة اقبال التلاميذ على الانتظام فى المرحلة الابتدائية .

#### ٢-٢-٤ تطور اعداد المعلمين

يبين الجدول التالى تطور المعلمين خلال السنوات ١٩٨٦/٨٥م حتى ١٩٩١/٩٠م مختلف المراحل التعليمية :

جدول رقم (٢٤)  
تطور عدد المعلمين في مختلف المراحل التعليمية

المرحلة التعليمية	١٩٨٦/٨٥	١٩٩١/٩٠	معدل النمو السنوي %
الابتدائية	١٦٧٠	٢٥٦٤	٩,٠
الاعدادية العامة	١٣٦١	١٧٤٣	٥,١
الثانوية العامة	٨٨٩	١٢٧٤	٧,٦
المعهد الديني	٤٨	٥٢	١,٦
مدرسة الصناعة الثانوية	٣٧	٥٦	٨,٩
مدرسة التجارة الثانوية	٢٠	٢٢	٢,٠
المجموع العام	٥٠٤٤	٦٧٨٦	٦,٢
تعليم الكبار ومحو الأمية	٦٧٤	٥٢٠	٤,٥-
التعليم الأهلي	٩١١	١٣٣٧	٨,٣

المصدر : جمعت وحسبت من : المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء - الدوحة - أعداد مختلفة .

ومن الجدير بالذكر أن عدد الموظفين والموظفات في إدارات وزارة التربية وأقسامها بمختلف تخصصاتها قد تراوح بين ١١٩٥ عام ١٩٨٦/٨٥ و ٩٩٢ عام ١٩٩١/٩٠ ، أما بالنسبة للعمال والعاملات فقد زاد عددهم من ٤١٦٧ عام ١٩٨٦/٨٥ م إلى ٤٢٥٢ عام ١٩٩٠ م .

#### ٤-٢-٣ تطور اعداد المدارس

وتشير البيانات الى زيادة عدد المدارس الحكومية من ١٤٢ مدرسة عام ١٩٨٦/٨٥ الى ١٧٣ مدرسة عام ١٩٩١/٩٠ ، ويلاحظ انخفاض معدل الزيادة السنوي للمدارس الابتدائية والاعدادية مقابل زيادة معدل النمو السنوي للمدارس الثانوية ، ويمكن تفسي انخفاض معدل نمو المدارس الابتدائية والاعدادية الحكومية بتشجيع التعليم الاهلي من ناحية ، وتقييد دخول أبناء العاملين بالقطاع الخاص في المدارس الحكومية من ناحية أخرى ، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي الاجمالي للمدارس ٤,١% ، ويجب المحافظة على التناسب بين عدد الطلاب والفصول وهو ما يعرف بكثافة الطلبة في الفصل وذلك عن طريق وضع الخطة المناسبة للأبنية المدرسية لضمان كفاءة النظام التعليمي ويجب أن تأخذ هذه الخطة في الاعتبار العناصر التالية :

- ١ - رفع الحد الأقصى لكفاية استيعاب المدرسة بما يحقق وفرا في اعداد المدارس .
- ٢ - خفض كلفة المباني الى أقصى حد ممكن .
- ٣ - تأمين أرض حكومية للمدارس المطلوبة بما يقلل الاعتمادات المطلوبة .
- ٤ - تأمين التمويل اللازم للخطة .
- ٥ - تشجيع القطاع الخاص لبناء المدارس ، تشجيع انشاء المدارس الأهلية لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة .

ويجب أن تكون خطة الأبنية المدرسية ضمن خطة المشروعات الرئيسية والثانوية لوزارة التربية والتعليم ، وهذه الأخيرة احدى مكونات اطار الخطة الشاملة للتعليم التي تكفل الالتحاق والتفاعل بين التعليم والتنمية . بحيث يتم التنسيق بين مسارات التعليم ومحتواه وحاجات سوق العمل وألوياته حتى لا يصبح التعليم عبئا على التنمية وقيدا لحركتها حين بضخ الى سوق العمل مخرجات لا تمثل حاجاته ولا تستجيب لألوياته ومتطلباته ، بل يجب أن تكون مخرجات التعليم هي الأداة الفاعلة لتحقيق أهداف التنمية (٢٠) .

وفي اطار جهود الدولة في مجال التدريب والتطوير المهني يلاحظ اتجاه خريجو مركز التدريب المهني الى الزيادة من ٤٣١ طالب عام ١٩٨٥ الى ٣٥٧ طالب عام ١٩٩٠ وهذا التطور يعكس الاستجابة لتعلم المهن التي يحتاجها سوق العمل مثل الميكانيكا والخرطة والنجارة والكهرباء والمساحة والسكرتارية والديكور (٢١) ... الخ .

وفي مجال ربط التعليم الثانوي بمتطلبات التنمية وحاجات المجتمع الفعلية يتضح من توزيع طلاب المدارس الثانوية حسب التخصص العلمي والأدبي زيادة طلبة وطالبات الصفوف العلمية بمعدل أكبر من زيادة عدد الطلاب والطالبات في الصفوف الأدبية في السنوات الأخيرة . هذا ويجب الاستمرار في توجيه وزيادة هذه المعدلات في المستقبل للوفاء بحاجة سوق العمل من المهن العلمية كالأطباء والمهندسين والفنيين والاختصاصيين ... الخ .



#### ٤-٢-٤ تقييم الكفاية الانتاجية للتعليم

ويمكن التعرف على الكفاية الانتاجية الكمية للتعليم العام عن طريق دراسة وتحليل نتائج الامتحانات ، ويتضح من البيانات المتاحة أن هناك تحسنا مستمرا في الانتاجية حيث تتراجع نسب الرسوب باستمرار ، الا أنه لا يمكن الحكم اذا كان التحسن حقيقيا أم ظاهريا ، فنظام الاختبارات لا زال تقليديا ، ولا يتميز بالثبات والموضوعية ، الأمر الذي يحتاج الى دراسات موسعة للحكم على نوعية الانتاجية . والأخذ بالاتجاهات الحديثة للاختبارات التحصيلية ، وفي الوقت نفسه العمل على تحسين هذه الانتاجية .

وتقدر نسبة الرسوب العام لجميع المراحل لعام ١٩٨٩/٨٨ بحوالى ١٠٪ من الطلاب وهذا يعنى أن الطلاب الراسبون يحتلون مقاعد الدراسة مرة ثانية فى العام التالى والتي من المفترض أن يحتلها مستجدون ، وبذلك يزداد اعداد الطلاب فى كل مدرسة من المدارس القائمة وكذلك فى كل فصل ، مما يضغط مجددا على الكفاية الانتاجية ويزداد الرسوب وتدور المشكلة فى الدائرة نفسها ، كما أن اعادة الانفاق على هؤلاء يمكن أن يوجه الى تحسين نوعية التعليم .

#### مشكلة التسرب:

تقوم وزارة التربية والتعليم بحصر حالات التسرب سنويا ولقد بلغت نسب التسرب لعام ١٩٩٠/٨٩ حوالى ٤,٦٪ فى المرحلة الابتدائية ، وفى المرحلة الاعدادية ٦,٢٪ ، وفى المرحلة الثانوية ٥,٥٪ وفى المدارس التخصصية ٤,٧٪ ، ومن الواضح أن نسب التسرب عالية فى المراحل المختلفة وللبنين بالذات ، وتمثل هذه الظاهرة خطورة كبيرة على مستقبل التعليم فى الدولة ، لذلك يلزم اجراء دراسة تتبعية للمتسربين للتعرف على أسباب تسربهم .

#### ٥-٢-٤ تطور اعداد طلاب التعليم الجامعى

أما مرحلة التعليم الجامعة فان البيانات تشير الى زيادة عدد طلاب جامعة قطر من ٥,٥٧ عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٦١٤٣ عام ١٩٩٠/٩٠ وبمعدل نمو يبلغ ٤٪ سنويا ، هذه الزيادة فى عدد الطلاب أدت الى زيادة أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر من ٤٣١ عام ١٩٨٦/٨٥ م الى ١٢٢٩ عام ١٩٩١/٩٠ وبمعدل نمو ٢٣,٣٪ سنويا .

مما سبق يتضح انخفاض نصيب عضو هيئة التدريس من طلبة الجامعة من ١١,٧ طالب عام ١٩٨٦/٨٥ الى ٤,٩ طالب عام ١٩٩١/٩٠ م لذلك يجب العمل على تحسين هذه النسبة والاستفادة من الامكانيات المتاحة .

بتحليل بيانات توزيع طلاب جامعة قطر حسب الكلية يتضح تأثير سياسات الجامعة للاستجابة لاحتياجات سوق العمل في البلاد ، فيلاحظ زيادة عدد الطلاب في الجامعة بصفة عامة كذلك زيادة طلاب الكليات العلمية مثل الادارة والاقتصاد يليها كلية الهندسة ثم كلية العلوم ، وهذا اتجاه مرغوب فيه لتغطية احتياجات التنمية من هذه التخصصات ، وعلى العكس من ذلك يلاحظ انخفاض عدد طلاب كلية التربية ، ويرجع ذلك الى عزوف الطلبة عن كلية التربية بسبب اجبار خريجي كلية التربية للعمل كمدرسين ، ورفع معدلات القبول ، وانشاء كلية أخرى منافسة مثل كلية الادارة والاقتصاد والكلية التكنولوجية هذا فضلا عن امكانية تغطية احتياجات المدرسين من كلية التربية والانسانيات والشريعة .

وعلى الرغم من وجود فائض في سوق العمل القطري من خريجي الكليات الانسانية والشريعة فانه يلاحظ زيادة طلاب كليات الشريعة والانسانيات بمعدلات قياسية في السنوات الأخيرة الأمر الذي يدعو الى العمل على توجيه وتشجيع الطلاب للاقبال على التخصص العلمي ، والعمل على الاستفادة من خريجي الكليات النظرية من خلال برامج التدريب التحويلي في المجالات التي يحتاجها سوق العمل .

وتعنى وزارة التربية والتعليم بتأمين الكفايات المواطنة المؤهلة والمدرّبة من مختلف التخصصات لتلبية احتياجات التنمية في البلاد . وذلك بابتعاث الطلاب الى الجامعات المتخصصة من الوطن العربي وخارجه . والى مراكز ومؤسسات التدريب المتخصصة في مختلف المجالات التدريبية الفنية ، وبعد افتتاح جامعة قطر اقتصرَت الوزارة على الابتعاث للتخصصات غير المتوافرة في جامعة قطر ، اضافة الى الدورات التدريبية حيث انخفض عدد الطلاب القطريون في بعثات دراسية من ١٠٠٣ عام ١٩٨٦/٨٥ م الى ٨٦٢ عام ١٩٩١/٩٠ ، ويلاحظ استمرارية نمو المبتعثين لدرجتي الماجستير والدكتوراة وفي الوقت نفسه تناقص المبتعثين للدراسات الجامعية والمعاهد المتوسطة .

#### ٣-٤ الرعاية الصحية :

تقدم دولة قطر بواسطة وزارة الصحة العامة الرعاية الصحية مجانا لكل المواطنين والمقيمين معا ، حيث أن الخدمات حق كفه النظام الأساسي للدولة لجميع السكان ، وتهتم الدولة بتطوير الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية .

ولقد أقامت الدولة المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيديات ، وعملت على نشر الخدمات الصحية فى مختلف المناطق تحقيقا لأهداف التنمية وتأمين المناخ الصحى للسكان وحمايتهم من الأمراض للوصول الى أقصى طاقة إنتاجية للمساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد استمرت جهود تطوير الرعاية الصحية خلال النصف الثانى من الثمانينات حيث شهدت هذه الفترة تركيزا على تزويد المؤسسات الصحية بأحدث الأجهزة الطبية وضمان كفاية هذه المؤسسات من الأطباء والتخصصات الفنية .

وتشير بيانات عام ١٩٩٠ م الى وجود ثلاثة مستشفيات تؤدي الخدمات التخصصية العلاجية هى مستشفى حمد العام ومستشفى الرميلى ومستشفى النساء وتقدم المستشفى الواحد الرعاية الصحية لحوالى ١٦٢ ألف من السكان ، وينتشر فى البلاد ٢٢ مركزا صحيا لتقديم العلاج الأولى ويخدم المركز حوالى ٢٢ ألف من السكان ، ويوجد حوالى ٧٣ عيادة تقدم الرعاية الصحية الأولية منها ٦٤ عيادة للقطاع الخاص ، وتقدم العيادة الرعاية لحوالى ٦,٦ ألف من السكان ، وبلغ عدد الصيديات ٥١ وتقدم كل صيدلية الدواء لحوالى ٩,٥ ألف من السكان .

ولقد زاد عدد الأسرة فى المستشفيات الحكومية من ٨٨٥ عام ١٩٨٥ الى ١٠٧٥ عام ١٩٩٠ أى بمتوسط ٤٥٢ فرد للسريير الواحد ، وارتفع عدد الأطباء فى القطاعين الحكومى والخاص من ٥٦٨ عام ١٩٨٥ الى ٨٠٧ عام ١٩٩٠ ، وبمعدل ٦٠٢ فرد للطبيب .

ولقد ارتفع عدد المترددين على العيادات الخارجية والمراكز الصحية من ٤٥٨١ ألف عام ١٩٨٥ م الى ٥٠٩٠ ألف عام ١٩٩٠ . مما يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات العلاجية ، وتؤكد الدراسات أن نسبة عالية من المترددين على العيادات لا تمثل مرضى حقيقيين ، وقد يؤدي فرض رسوم رمزية لتحميل المستفيد بجزء من تكاليف الخدمة الصحية الى توخى الحرص فى طلب الخدمات الصحية بدرجة أكبر مما لو كانت مجانية مما يؤدي الى ترشيد الطلب على الخدمات الصحية وتحسين مستواها وتوفير حصيلة للدولة لتمويل المصروفات المتزايدة لوزارة الصحة العامة . (٢٢) .

وتهتم الدولة بالصحة الوقائية ، ولقد انعكس ذلك فى زيادة عدد التطعيمات والتحصينات للأطفال من ٤١ ألف عام ١٩٨٥ م الى ١٠٩ ألف عام ١٩٩٠ م .

وبناء على توجيهات النظام الأساسى لدولة قطر من ضرورة توفير وسائل الرعاية الصحية والعلاج للمواطنين ، والعمل على تيسير هذه الوسائل لكافة المقيمين فى البلاد لتحسين الحالة الصحية فيها عامة ، وتنفيذا لمقررات منظمة الصحة العالمية بشأن تحقيق هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ أعدت وزارة الصحة العامة فى

قطر الاستراتيجية الصحية وخطة العمل الرئيسية ، وهي تشمل برامج الصحة الوقائية والمكافحة لأهراض الطفولة ورعاية الأمومة والرعاية الأولية للحوادث والاكتشاف المبكر والمتابعة الصحية لحالات الأمراض المزمنة الشائعة ، وكذلك التوعية الصحية للأهالى عن المشاكل الصحية ذات الأولوية فى البلاد .

#### ٤-٤ الرعاية الاسكانية :

فى اطار جهود الدولة لتطوير أنظمة الاسكان والعمل على توفير المسكن المناسب للمواطنين ، بلغ عدد الوحدات السكنية التى تم انشاؤها وتوزيعها من بداية مشروع الاسكان الشعبى عام ١٩٦٤ حتى ٣١/٣/١٩٩٠م حوالى ١١١٣٥ وحدة منها ٩٨٠٨ وحدة شعبية ، وحوالى ١٣٢٧ وحدة سكن مجانية للمواطنين العاجزين عن العمل والايتم والقصر ، وهذه الوحدات تدخل ضمن الاسكان الشعبى وهى وحدات سكنة تختلف حسب الحالة الاجتماعية لكل أسرة من حيث عدد أفرادها ، أما ذوى الدخل المحدود والذين ثبتت لياقتهم الصحية على العمل تعتبر مساكنهم قرضاً ويجب سداده فى مدة أقصاها ٢٥ عاماً من تاريخ استلامهم المسكن ، وفى حالة اصابة المنتفع بعجز كلى أو وفاته يعفى هو أو ورثته من سداد أقساط القرض ، ويجوز اعفائه من ٤٠% من أقساط القرض وذلك للتيسير عليه اذا كانت فر ظروفه وأحوال معيشتة ومن يعول مايببر ذلك الاعفاء .

ولقد بلغ عدد المتقدمين للانتفاع بمشروع المساكن الشعبية منذ بدء عمل ادارة الاسكان ١٣٦٩٤ طلب مسكن شعبى ، ويلاحظ أن حجم الطلب يزيد على المتاح من الوحدات السكنية مما أدى الى طول فترة الانتظار للحصول على المسكن ، وتوقف مدة الانتظار على توفر قسائم الأراضى وعدد المتقدمين للانتفاع بمشروع المساكن الشعبية ، وتقوم ادارة الاسكان بتوزيع الوحدات السكنية على المنتفعين على أساس الأولوية من تاريخ موافقة وزارة المالية والبتروى على الطلب .

وفى سبيل تحقيق الأهداف المبتغاه لتوفير المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين صدر القرار الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء لجنة المساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين وتولى اللجنة المهام الآتية :

- وضع خطة خمسية وأخرى عشرية للمساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين القطريين ، تتضمن ، بصفة أساسية ، تحديد المساحات اللازمة من الأراضى والاعتمادات الضرورية للتنفيذ .

- اقتراح المبالغ التي يتعين ادراجها فى الميزانية السنوية لمواجهة متطلبات التنفيذ .
- اختيار المواقع والأراضى المناسبة لاقامة المساكن المشار اليها، على أن يتم الاختيار أساسا من الأراضى المملوكة للدولة ، ويجوز عند الضرورة أن يكون الاختيار من أراضى مملوكة للأفراد، وفى هذه الحالة يجب على اللجنة اقتراح أفضل السبل لنقل ملكية هذه الأراضى الى الدولة .
- متابعة الاجراءات المتعلقة بتخطيط تلك الأراضى وتقسيمها ومدتها بالخدمات والمرافق العامة .
- الاشراف على تنفيذ أعمال البناء ومتابعة مراحل التنفيذ بما يكفل اجرائه طبقا للمخططات وفى حدود البرامج الزمنية والاعتمادات المالية المقررة .
- حصر المستحقين الحاليين للمساكن الشعبية ومساكن كبار الموظفين القريين وفقا لسبقيات استحقاقهم وتقدير الأعداد المتوقعة بالمنتفعين فى النظامين الاسكان فى السنوات العشر القادمة .
- اقتراح قواعد وضوابط وألويات توزيع المساكن والاشراف على تطبيقها بما يكفل انتظام التوزيع وعدالته ، وبحث الشكاوى التى يقدمها المنتفعون فى هذا الصدد والتوصية بما تراه اللجنة بشأنها .
- اقتراح الحلول المناسبة للصعوبات والمشاكل التى تواجه تطبيق نظامى الاسكان الشعبى واسكان كبار الموظفين القطريين .
- ترفع اللجنة توصياتها بشأن الأمور الداخلة فى اختصاصتها الى وزيرى المالية والبتروال والشئون الاجتماعية، ويعرض الوزيران ، كل فيما يخصه ، على الأمير توصيات اللجنة مشفوعة بما يراه من ملاحظات .
- وفى ضوء دراسة اللجنة للصعوبات والمشاكل التى تواجه تطبيق نظام اسكان كبار الموظفين والاسكان الشعبى أدرجت أنها هناك فجوة كبيرة بين اعداد المستحقين لمساكن كبار الموظفين ، والتى تتزايد عام بعد آخر من خلال نهضة تعليمية ملحوظة، وبين المتاح من تلك المساكن ، مع توافر أراضى حكومية تقع على أطراف مخطط مدينة الدوحة الا أن تهيئتها للبناء وامدادها بالخدمات يتطلب اعتمادات مالية كبيرة، فى الوقت الذى تمر فيه البلاد بظروف اقتصادية صعبة نتيجة لانخفاض عائدات

النفط ، لذلك نفذت اللجنة خطة تتمثل في ضرورة العمل على توفير الخدمات للأراضي الواقعة في منطقة الخليج الغربي والمنطقة الواقعة غربى المرحوم الشيخ أحمد بن حمد آل الثانى وتسليمها لمستحقيها فور اتمام ذلك .

كذلك قامت اللجنة بتخصيص مبلغ ١٥٠ ألف ريال للمنتفع لشراء قطعة الأرض التى يتقدم بها لإدارة الأراضي لبناء مسكن له عليها ، عوضا عن القسيمة التى تمنح له من الدولة ، وذلك وفقا لضوابط معينة ، وتم تخصيص مبلغ ٢٠ مليون ريال فى الموازنة العامة لسنة ١٤٠٧ / ١٤٠٨ لهذا الغرض ، وتم توزيع هذا المبلغ بالكامل على ١٣٣ منتفع ، ونتيجة لنجاح هذه التجربة بما تحققه من تيسير على المنتفع وتخفيف عن كاهل الدولة ( نظرا لما تتطلبه الأراضي التى توفرها الدولة من خدمات أساسية تحتاج الى مبالغ طائلة ) ، فقد إقترحت اللجنة اضراب مبالغ أخرى ضمن الموازنات المكالية لتوفير أكبر عدد من المساكن بما يقلل من الأعداد المدرجة على قوائم الانتظار والتي تزيد باستمرار .

وعلى الرغم من كل الجهود فانه من الواضح أن النظام الحالى من اسكان كبار الموظفين والاسكان الشعبى والمجانى قد أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين المستحقين للسكن الذى تكفله الدولة لهم . ويواجه المواطنون حاليا فترات انتظار طويلة تمتد فى بعض الحالات الى أكثر من عشر سنوات من أجل الحصول على قسيمة أرض ثم من أجل الحصول على القرض أو من أجل الحصول على السكن المجانى .

وقد ترتب على ذلك تراكم الطلبات بالتدرج ، حتى بلغت فى الوقت الحالى حدا يصعب التعامل معه دفعة واحدة ، وذلك بالنظر الى ضخامة الاعتمادات المالية اللازمة للوفاء بتلك الطلبات المتأخرة ، والتي تقدر تكاليفها بحوالى ٢٧٨٧ مليون ريال ، يضاف إليها ما يستجد من طلبات مستقبلا .

وهناك مشكلات وصعوبات متعددة تعوق فاعلية نظام الاسكان وتحد من كفاءته من وجهة نظر المواطن ومن وجهة نظر المجتمع ككل وفيما يلى أهم المشكلات (٢٣) :

- نقص التمويل المتاح فى ميزانية الدولة ، الى الحد الذى توقفت معه القروض رغم استكمال كافة الاجراءات الضرورية للحصول عليه . ويزيد فى صعوبة الأمر أيضا عدم كفاءة تحصيل الأقساط المستحقة على المقترضين فى السابق بمعنى تخفيض الإيرادات المتاحة التى يمكن توجيهها لتمويل قروض جديدة . ويضاف الى ذلك توجيه جزء من اعتمادات اسكان المواطنين الى أغراض اسكانية لا تخص المواطنين .

- نقص الأراضى المتاحة للبناء ، وبالتالي عدم تخصيص العدد الكافى من القسائم للمستحقين . ان هناك فيما يبدو صعوبات حقيقية فى استكمال المرافق والخدمات بالمعدل الذى توجبه الاحتياجات .

- غياب التنسيق الكافى بين الجهات المسئولة عن الاسكان ، وهو ما يسبب التكرار والازدواج فى بعض الأعمال ، والاطالة غير المبررة فى الاجراءات وأحيانا عدم الالتزام بقواعد ونظم الاستحقاق والتخصيص سواء فى مرحلة تخصيص وتسليم الأرض ، أو فى مرحلة تسليم المسكن الشعبى أو المجانى ، أو فى مرحلة سداد الأقساط .

- عدم انتظام سداد الأقساط المستحقة فى الاسكان ، وقد يكون مناسباً اسناد هذه المهمة لبنك أو صندوق متخصص للاسكان .

- ارتباط القرض بالعمل فى الحكومة ، وهو أمر غير منطقى ، فالأصل أن الميزة المتمثلة فى القسيمة والأرض تقرر للمواطن بحكم أنه مواطن ، ولكن قصرها على موظفى الحكومة يخلق تفرقة غير سليمة ، ويدفع المواطنين الى التمسك بالحصول على وظيفة حكومية ، والنتيجة تضخم الجهاز الحكومى ن جهة ، وغياب المواطنين عن القطاعات الأخرى بشكل مخل من جهة أخرى (٢٤) .

- قصور النظام الحالى للاشراف الهندسى ، وبالتالي تدنى جودة المنشآت ، ومحصلة ذلك حدوث هدر كبير فى الأموال ،

- قصور النظام الحالى للتأمين على المساكن الممولة بقروض النظام ، بما يثير الشك حول جدوى التأمين ومدى الفائدة المتحققة من تكلفته .

- وفوق ذلك كله ، عدم وجود خطة اسكانية مدروسة مبنية على التحليل الدقيق للوضع الحالى ، والتنبؤ السليم بالاحتياجات والتحديد الواضح للمتطلبات وسبل توفيرها ، ويساعد توفر خطة للاسكان فى مواجهة الفعالة للمشكلة ، وفى تحقيق التنسيق المفتقد فيما بين مختلف الجهات المتصلة بها .

والخلاصة ، أن مجموعة الصعوبات والمشكلات التى يواجهها نظام الاسكان الحالى تعوقه بالفعل عن تحقيق أهدافه ، لذلك يجب العمل على تطوير هذا النظام من أجل زيادة الفاعلية ورفع الكفاءة .

#### ٤-٤-١ تطور قروض الاسكان :

يقدم بنك قطر الوطنى قروضا للاسكان ، ولقد بلغت القروض التى تم منحها خلال سنوات التطبيق ١,٣ مليار ريال ، وبلغ عدد المنتفعين بها حتى ١٣/١٠/١٩٩٠ حوالى ٢٣٥٩ مقترض .

ولقد قدرت المبالغ المحصلة من هذه القروض بحوالى ٢٠٥,٦ مليون ريال ، أما المبالغ المتأخرة والتوقف فتقدر بحوالى ٢,٥ مليون ريال ، وبلغت الاعفاءات ١٨,٥ مليون ريال ، وبلغت الالتزامات الباقية المتعاقد عليها ١١٥,٤ مليون ريال .

#### ٤-٤-٢ الاسكان الحكومى

بلغت المساكن الحكومية المستأجرة حوالى ٧٣٤٧ مسكنا عام ١٩٨٩ ، وتقدر جملة تكلفة السكن الحكومى لعام ١٩٨٩م حوالى ٣٨٤,٦ مليون ريال منها ٣٤٧,٥ مليون ريال اعتمادات استأجار المساكن ويقدر اعفاء موظفى الدولة لاستهلاك الكهرباء والماء بحوالى ٢,٢ مليون ريال ، واعتمادات موازنة ادارة الاسكان حوالى ١٦,٩ مليون ريال، ويمكن تحسين الأداء فى ادارة الاسكان الحكومى وترشيد الانفاق عن طريق إعادة النظر فى قواعد منح أسكن الحكومى مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التالية (٢٥) :-

- أ - إعادة النظر فى القيمة الايجارية للوحدات السكنية الحالية .
- ب - أن يتناسب ايجار السكن مع الراتب الأساسى للموظف .
- ت - إعادة توزيع موظفى الدولة على الوحدات السكنية طبقا لأوضاعهم الوظيفية .
- ث - دراسة امكانية منح علاوة بدل سكن بصفات وقواعد جديدة .



## الفصل الخامس الخلاصة والتوصيات

تعاى الدول النامية ومن بينها دول الخليج العربى المصدرة للنفط من اختلالات هيكلية أساسية . وقد خلصت دراسة الوضع الراهن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دولة قطر للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ م الى أن غياب التخطيط يؤدي الى زيادة هذه الاختلالات والتي أمكن رصدها بايجاز كما يلي :

- ١ - الاختلال فى هيكل الانتاج والنتاج حيث ما زال النفط ومنتجاته يهيمن على غالبية الانتاج والدخل فى البلاد مما يعرض اقتصاديات البلاد الى تقلبات شديدة لاعتمادها على السوق العالمية للنفط .
- ٢ - زيادة المصروفات عن الايرادات العامة للدولة وانعكس ذلك على ظهور العجز فى الموازنة العامة للدولة .
- ٣ - زيادة معدلات الانفاق الجارى على حساب الانفاق الرأسمالى فى الموازنة العامة للدولة وأثر ذلك على تنوع هيكل الانتاج .
- ٤ - زيادة الواردات عن الصادرات ، ويتضح ذلك من العجز فى ميزان المدفوعات .
- ٥ - الاختلال فى التركيبة السكانية ، حيث تنخفض نسبة السكان القطريين الى الوافدين .
- ٦ - انخفاض مساهمة القطريين فى قوة العمل وتركزهم فى القطاع الحكومى وفى الوظائف الادارية والفنية والعلمية .
- ٧ - وفرة فى خريجي الكليات النظرية وندرة فى خريجي الكليات العملية وانعكس ذلك على الخلل فى مقابلة احتياجات سوق العمل .
- ٨ - زيادة المطلوب عن المعروض من الوحدات السكنية مما أدى الى تراكم طلبات الاسكان وزيادة مدة الانتظار للقرض أو الأرض .
- ٩ - زيادة الطلب على الخدمات الصحية على الرغم من توفرها بسبب ضعف تنظيم الطلب على هذه الخدمات .

وعلى ضوء متابعة النمو الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ يمكن عرض المقترحات التالية للاسترشاد بها :

- ١ - زيادة معدلات نمو الناتج فى القطاعات السلعية بمعدل أكبر من معدلات نموها فى القطاعات الخدمية والتوزيع .
- ٢ - زيادة معدلات النمو فى القطاعات غير النفطية مع التركيز على قطاع الصناعات التحويلية التى يعول عليها فى تنويع مصادر الدخل فى البلاد .
- ٣ - تحديده الانتاج من نشاط النفط الخام بما يتناسب مع حصة دولة قطر فى الانتاج والتصدير المتفق عليها مع منظمة البلدان المصدرة للبترول .
- ٤ - موازنة الانتاج فى نشاط الغاز بما يتمشى مع ازدياد فـى المستهلك فى الاستهلاك الوسيط لتنمية الصناعات الوطنية والاستهلاك النهائى .
- ٥ - تحويل هذه الثروة النفطية الناضبة الى ثروة متجددة وذلك بزيادة التكوين الرأسالى الثابت حيث أنه وسيلة لتحقيق هدف تنويع هيكل الانتاج ومصادر الدخل فى البلاد .
- ٦ - زيادة الانتاجية بصورتها : رفع انتاجية المواد الداخلة ورفع انتاجية العمل عن طريق ربط الأجر بالانتاجية ، وبالإضافة الى الاهتمام بتحسين الكفاءة الاستثمارية ، وتشغيل الطاقات العاطلة والغير مستغلة قبل إقامة مشاريع جديدة والاهتمام بعمليات الصيانة والاحلال والتجديد للمشاريع القائمة والعمل على انتقال الاقتصاد القطرى من مرحلة التوسع الأفقى فى الاستثمار الى مرحلة التوسع الرأس (التكثيف) .
- ٧ - استخدام السياسات الائتمانية لتوجيه القطاع الخاص وبارادته نحو الاستثمار فى المشروعات لانتاجية التى تحتاجها برامج التنمية وخاصة فى الصناعات التحويلية ، وتشجيعه للمساهمة فى مشروعات الخدمات التعليمية والصحية والاسكان وغيرها .
- ٨ - الترابط والتكامل بين المشروعات التى تتقدم بها الجهات وترجمتها الى استثمارات ، والتأكد من قدرة الجهات على تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات فى ضوء الطاقة الاستيعابية ، وعلى ضوء معدلات التنفيذ فى السنوات السابقة .

- ٩ - زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القطري والعناية باختيار التوليفة المناسبة من المشاريع ذات المردود السريع والمشروعات ذات المردود البطيء على المدى الطويل ومن المشروعات التي تحقق التكامل الخليجي والعربي .
- ١٠ - زيادة طاقات قطاع التشيد وبصورة متناسبة مع الزيادة في الانفاق ، والاستفادة من طاقات القطاع الخاص .
- ١١ - تنسيق وضبط العلاقة بين معدلات نمو الاستهلاك النهائي والاستثمار لضمان اتساق واستمرار عملية التنمية في المستقبل ، وقد يكون مناسباً في هذه المرحلة الربط بين معدل النمو في الاستهلاك النهائي ومعدل النمو في الناتج المحلي غير النفطى، والذي يعكس جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ١٢ - اعادة النظر فى الموازنة العامة للدولة فى ضوء التوازن العام وألويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة التنسيق والترابط بين السياسات المالية والنقدية والائتمانية . والنظر الى الموازنة العامة للدولة كموازنة تنموية بالاضافة الى أنها وسيلة للتوازن المحاسبى والرقابة على الصرف .
- ١٣ - العمل على زيادة موارد الموازنة العامة للدولة وخاصة المواد الغير نفطية سواء من عوائد الاستثمار أو من الرسوم على الخدمات والضرائب .
- ١٤ - ترشيد الانفاق الجارى فى البابين الأول والثانى وزيادة المخصصات الرأسالية فى البابين الثالث والرابع فى الموازنة العامة للدولة وخاصة للمشاريع الانتاجية التى تساعد على تنوع مصادر الدخل .
- ١٥ - التنسيق بين معدلات نمو الصادرات والواردات ومعدلات النمو المستهدفة فى الانتاج والاستهلاك والاستثمار، وينبغى أن ينعكس نمط الاستثمار على التركيب السلعى للصادرات والواردات فى البلاد .
- ١٦ - المحافظة على حجم معين من الرصيد الموجب للميزان التجارى وتنوع هيكل الصادرات ، والعمل على تحسين موقف الخدمات بتنمية الصادرات غير المنظورة .
- ١٧ - تعبئة القطاع المالى حتى يقوم بدوره فى تصحيح الاختلال فى الهيكل الاقتصادى وتوجيه الفوائض المالية ، واستثمارها فى مجالات تدر عوائد تقلل من خطر الاعتماد على العوائد النفطية .

- ١٨- تنشيط وسائل النقل البرى والبحرى والجوى ، وتوسيع طاقات الموانى البحرية والجوية ، ورفع كفاءة التشغيل .
- ١٩- مزيد من الجهود والسياسات للتغلب على الآثار السلبية للاختلالات فى السكان والقوى العاملة مثل :
- ضرورة ربط وتكامل السياسات السكانية مع برامج التنمية والاقتصادية والاجتماعية .
  - انتقاء العمالة الوافدة الماهرة والمؤهلة وتخفيض نسبة العمالة الوافدة غير الماهرة مثل خدم المنازل والمربيات والعمالة الهامشية .
  - الارتفاع بانتاجية المشتغل من خلال برامج التدريب والتعليم وربط الأجر بالانتاجية ، هذا ويمكن استخدام سياسات الأجور فى الحصول على التوزيع الأمثل للقوى العاملة.
  - التوسع فى الأنشطة الكثيفة رأس المال والمخفضة للعمالة .
  - التنسيق بين مسارات التعليم ومحتواه وحاجات سوق العمل وألوياته بحيث تكون مخرجات التعليم أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية، وذلك بتوجيه الطلبة نحو الكليات العملية وتشجيع خريجي كليات النظرية من خلال برامج التدريب التحويلي للاستفادة منهم فى المجالات التى يحتاجها سوق العمل .
  - تشجيع القطريين على المساهمة فى القطاعات الانتاجية التى يعول عليها فى تنوع مصادر الدخل مثل قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والزراعة والصيد... الخ .
  - تشغيل القطريين فى مراكز اتخاذ القرار ومفاتيح العمل وتوعيتهم بأهمية العمل المنتج وتغيير النظرة الاجتماعية لمهن وأعمال معينة .
  - تنفيذ استراتيجية التنمية الادارية لعلاج مشكلة التصخم الوظيفى ، لتأثيرها على رفع الانتاجية وتأثيرها على تعديل التركيبة السكانية .

- تشجيع تشغيل القطريين فى القطاع الخاص .
- خفض معدلات الهدر التعليمى سواء بالرسوب أو التسرب فى المراحل المختلفة .
- الاستفادة من تعليم المرأة وتشجيع مساهمتها فى الأعمال والتخصصات المناسبة .
- ٢٣- فرض رسوم رمزية على الخدمات الصحية لتحميل المستفيد بجزء من تكاليفها مما يودى الى ترشيد الطلب على هذه الخدمات وتحسين مستواها، وتوفير حصيلة لتمويل المصروفات المتزايدة لوزارة الصحة العامة .
- ٢٤- وضع برنامج محدد لخفض مدة الانتظار وعلاج مشكلة تراكم طلبات الاسكان وتطوير سياسات الاسكان .

الهوامش

(١) يحسب معدل النمو المركب عادة باستخدام جداول الأمم المتحدة Compound Interest Rates وكذلك يمكن حساب معدل النمو السنوي المركب بالمعادلة الآتية:

$$م = \frac{1}{ت} \text{ لو } \frac{ق٢}{ق١}$$

حيث : م = متوسط معدل النمو السنوي المركب  
ت = المدة  
ق٢ = القيمة في آخر المدة  
ق١ = القيمة في أول المدة

(٢) دكتور أحمد السمان : دراسة قطاع الكهرباء والماء - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠ - ص ٢٦ وما بعدها .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول مشاكل القطاع الزراعي في دولة قطر راجع :  
دراسة قطاع الزراعة - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠ - ص ١٢ وما بعدها .

(٤) التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - الدوحة - ١٩٩٠ - ص .

(٥) نفس المصدر السابق ، ص

(٦) حامد ريحان : دراسة القطاع المصرفي والمالي - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ٣٩ .

(٧) للتعرف على هيكل أسعار الفائدة راجع التقارير السنوية - لمؤسسة النقد القطري - الدوحة .

(٨) دكتور حسين محمد صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية - الأساليب الحالية وامكانيات التطوير - مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٦ .

(٩) دكتور مصطفى عز العرب : دراسة التجارة الخارجية (الواقع والمشكلات والحلول) المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - يونيو - ١٩٩٠ - ص ٢٨ .

(١٠) دكتور علي الكواري : نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - ١٩٨٣ .

- (١١) نفس المصدر السابق .
- (١٢) دكتور ناصف عبد الخالق : استراتيجية وخطة التطوير الاداري في دولة قطر الدوحة - ١٩٨٩ .
- (١٣) راجع في ذلك التقرير السنوي - ادارة شئون الموظفين - وزارة المالية والبتترول - اعداد متفرقة .
- (١٤) دكتور نعيم عقلة نصير : ملامح سياسة زيادة الطاقة البشرية القطرية في وظائف المؤسسات العامة - المجلة العلمية - كلية الادارة والاقتصاد - العدد الثالث ١٩٩٢ - ص ١٢٤ .
- (١٥) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- (١٦) التقرير السنوي - ادارة شئون الموظفين ، مرجع سابق .
- (١٧) التقرير السنوي - ادارة شئون الموظفين مرجع سابق .
- (١٨) لمزيد من التفاصيل راجع : استراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون- مجلس التعاون لدول الخليج العربية- الأمانة العامة- الرياض .
- (١٩) وزارة التربية والتعليم : تقويم النظام التعليمي في دولة قطر - تقرير خبراء اليونسكو - الدوحة - ١٩٩٠ .
- (٢٠) وزارة التربية والتعليم - خطة التنمية التربوية الثلاثية - ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٥/٩٤ - الجزء الأول - الدوحة - ص ٦٩ .
- (٢١) المجموعة الاحصائية السنوية - الجهاز المركزي للإحصاء - دولة قطر - اعداد متفرقة .
- (٢٢) عبد العزيز المناعي : مشروع التأمين الصحي والرسوم النوعية للخدمات الصحية - المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٢ .
- (٢٣) للتعرف على أبعاد مشكلة السكان راجع : عبد العزيز المناعي : تطوير نظام اسكان كبار الموظفين والمسكن الشعبية، واقتراح بنك الاسكان : المجلس الأعلى للتخطيط - الأمانة العامة - الدوحة - ١٩٩٠ .
- (٢٤) التقرير السنوي - ادارة شئون الموظفين - وزارة المالية والبتترول - اعداد متفرقة .

الملاحق



جدول رقم (م) ١

تطور الإنتاج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي  
بالأسعار الجارية

(مليون ريال قطري)

١٩٩٠-١٩٨٥

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
القطاع						
المناجم والمحاجر	١٠١٢٢,٢	٥٧٩٩,٩	٦٢٣٥,٨	٥٨٦٣,٩	٧٥٢٠	٩٤٤٧,٩
الزراعة وصيد البحر	٢٩١,٦	٣١٨	٣٢٤,٩	٣٣٥,٩	٣٣٨	٣٥٢,٣
الصناعات التحويلية	٣٠٩٢,٧	٣٠١٥,٧	٣٢٧٠,١	٤٣١٩,٧	٤٦٣٣,٣	٤٩٩٧,٦
الكهرباء والماء	٣٨٧,٦	٥٨٨,٣	٥٩٣,٩	٦١٧,٦	٦١٧,٦	٦٢٥
التشييد والبناء	٣٠٧٧	٢٢٩٨,٣	٢٢٣٤,٤	٢٥٩٧,٤	٢٤٩٣,٨	٢٦٥٧,٢
مجموع الأنشطة السلعية	٦٨٤٨,٩	٦٣٢٠,٣	٦٤٢٣,٣	٧٨٧٠,٦	٨٠٨٢,٧	٨٦٣٢,١
عدا النفط التجارة والمطاعم والفنادق	١٧٧٧	١٨٦٨	١٩١٠,٣	١٨٥٤,١	٢٢١١,٧	٢٣٠٦,٥
المال والتأمين والعقارات	٢٢٤٩	٢٣٠٤,٧	٢٣٦١,٨	٢٦٨٠,٣	٢٩٧٥,٩	٣٠٨٢,٦
مجموع الأنشطة التوزيعية	٤٠٢٦	٤١٧٢,٧	٤٢٧٢,١	٤٥٣٤,٤	٥١٨٧,٦	٥٢٨٩,١
الخدمات الحكومية	٨٠٢٤,٩	٨٥٢٦,٨	٨٨٩٦	١٠٠٦٩,٣	٩٢٧٢,٤	٩٩٩٧,٧
خدمات أخرى	٦١٣,٢	٦٣٦	٦٦٨,٧	٧٤٤,٣	٧٦١,١	٧٨٩,٩
مجموع الأنشطة الخدمية	٨٦٣٨,١	٩١٦٢,٨	٩٥٦٤,٧	١٠٨١٣,٦	١٠٠٣٣,٥	١٠٧٨٧,٦
المجموع العام	٢٩٦٣٥,٢	٢٥٤٥٥,٧	٢٦٤٩٥,٩	٢٩٠٨٢,٥	٣٠٨٢٣,٨	٣٤٢٥٦,٧

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء - البحرين الإحصائية السنوية - المجلد ١٩٨٥ - (ب.ع) قطر

جدول رقم (م ٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي  
بالاعارة الجارية

(مليون ريال قطري)

١٩٨٥-١٩٩٠

القطاع	السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
المناجم والمحاجر		٩٥٩٥	٥٢٩٥	٥٨٦٨,٨	٥٥٩٠,٨	٧١٠٣	٩٠٢٠
الزراعة وصيد البحر		٢١٢,٦	٢٢٧,١	٢٢٧,١	٢٢٢,٢	٢١٤	٢٢٥
الصناعات التحويلية		١٧٧٠,٢	١٧٧٦,٥	٢١٠٠,١	٢١٢٧,٦	٢٢٢٢,٦	٢٧٨٠
الكهرباء والماء		١٩٠,٥	٢٦٣	٢٦١,٥	٢٦٤,٦	٢٤٩,١	٢٥٠
التشييد والبناء		١٢١٢	١٠٥٢,٧	٩٩٢,٢	١٠٢٩,٦	٩٧١,٥	١٠٩٥
مجموع الا نشطة الساعية عدا النفط		٢٤٨٦,٤	٢٤٢٠,٢	٢٦٩١,٩	٤٧٦٤	٤٨٦٧,٢	٥٤٥٠
التجارة والمطاعم والفنادق النقل والاتصالات		١١٨٦,٤	١١٤٨,٨	١٢١٩,٢	١٢٢٨,٢	١٦١٧,٨	١٦٩٧
المال والتأمين والعقارات		٤٤٩,٩	٤١٠,٤	٥٠٨,٥	٦٥٩,٥	٦٦٩,٤	٦٧٩
مجموع الا نشطة التوزيعية		١٨٩٩,٥	١٩٧١,٦	١٩٨٧,٨	٢٢٣٦,١	٢٤٥٥	٢٥٤٨
مجموع الا نشطة التوزيعية		٢٥٢٥,٨	٢٥٢٠,٨	٢٨١٥,٥	٤٢٢٢,٨	٤٧٤٢,٢	٤٩٢٤
خدمات اخرى		٥٧٤٨,٢	٦٠٤٧,٥	٦٤٢٤,٥	٧٢٢١,٥	٦٨٤٨,٥	٧٤٥٠
مجموع الا نشطة الخدمية		٣٣,١	-١٠,٤	٢٣,٨	٦٩,١	٥٥,١	٢١
المجموع العام		٥٧٨١,٤	٦٠٢٧,١	٦٤٤٨,٢	٧٣٩٠,٦	٦٩٠٣,٦	٧٤٧١
المجموع العام		٢٢٢٩٨,٦	١٨٢٩٢,٢	١٩٨٢٤,٥	٢١٩٧٩,٢	٢٢٦١٦	٢٦٨٦٥

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء - المحرك لإحصائية الثروة - المصادر مضمرة - الدورة - (ب.ع) نظر

جدول رقم (م ٣)

تطور المستلزمات الإنتاجية حسب النشاط الاقتصادي  
بالأسعار الجارية

(مليون ريال قطري)

١٩٩٠-١٩٨٥

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	القطاع
	٥٢٧,٢	٤٠٤,٩	٣٦٧	٢٧٣,١	٤١٧	٤٢٧,٩	المناجم والمحاجر
	٧٩	٨٠,٩	٨٧,٨	١٠٣,٧	١٢٤	١٢٧,٣	الزراعة وسيد البحر
	١٣٢٢,٤	١٢٣٩,٢	١١٧٠	١١٨٢,١	١٣٠٠,٧	١٢١٧,٦	الصناعات التحويلية
	١٩٧,١	٢٢٥,٣	٢٣٢,٤	٢٥٣	٢٦٨,٥	٢٧٥	الكهرباء والماء
	١٧٦٤	١٣٤٤,٦	١٢٤١,٢	١٥٦٧,٨	١٥٢٢,٣	١٥٦٢,٢	التشييد والبناء
	٢٣٦٢,٥	٢٨٩٠	٢٧٣١,٤	٢١٠٦,٦	٢٢١٥,٥	٢١٨٢,٢	مجموع الأنشطة السلعية عدا النفط
	٥٩٠,٦	٧١٩,٢	٥٩١,١	٥١٥,٩	٥٩٣,٩	٦٠٩,٥	التجارة والمطاعم والفنادق
	٢٠٨,٧	١٨٩,٥	٢١٤,٩	٢٢٦,٢	٢٥١,٧	٢٥٨,٣	النقل والاتصالات
	٢٤٩,٥	٢٣٣,١	٢٧٤	٤٤٤,٢	٥٢٠,٩	٥٣٤,٦	المال والتأمين والعقارات
	١١٤٨,٨	١٢٤١,٨	١١٨٠	١١٨٦,٣	١٣٦٦,٥	١٤٠٢,٤	مجموع الأنشطة التوزيعية
	٢٢٧٦,٦	٢٤٧٩,٣	٢٤٧١,٥	٢٧٤٧,٨	٢٤٢٣,٩	٢٥٤٧,٧	الخدمات الحكومية
	٥٨٠,١	٦٤٦,٤	٦٤٤,٩	٦٧٥,٢	٧٠٦	٧٦٨,٩	خدمات أخرى
	٢٨٥٦,٧	٢١٢٥,٧	٢١١٦,٤	٢٤٢٣	٢١٢٩,٩	٢٣١٦,٦	مجموع الأنشطة الخدمية
	٧٨٩٥,٢	٧٦٦٢,٤	٧٣٩٤,٨	٧٩٨٩	٨١٢٨,٩	٨٣٢٩	المجموع العام

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء - المبرمج الإحصائي السنوية - المصادر مقترحة - الدوحة (ب.ع)

جدول رقم (م) (ع)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي على عوامل الإنتاج  
بالأسعار الجارية

(مليون ريال قطري)

١٩٩٠-١٩٨٥

السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	البيان
	٨٢٤٥,٤	٨٣٨٩,٩	٨٥٤٥	٩٥٢٣,٧	٩٠٦٣,١	١٠٠٠٧,٤	تعويضات العاملين
	١١١٧٠,١	٦٨٢٨	٨٠٠٤	٩٢٢٨,٥	١١٣٨٠,٨	١٣٤٠١,٧	فائض التشغيل
	٣٠٤٥,٢	٣١١٣,٤	٣١٦٦,٧	٣١٠٢,٦	٣٠٥٧,١	٣٣٢٧,٨	إهلاك رأس المال الثابت
	-٢٠٥,٢	-٨٧,٩	-٢٢,٢	-٣١,٥	-٤٤,٢	-٤٧,٩	الضرائب غير المباشرة
	١٤٣,١	١٢٩,٨	١٤١,١	١٥٥,٩	١٥٩,٤	١٦٦	تكاليف إعانات الإنتاج
	٢٢٣٩٨,٦	١٨٢٩٣,٢	١٩٨٢٤,٦	٢١٩٧٩,٢	٢٣٦١٦,١	٢٦٨٦٥	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموع الإحصائية السنوية - المدارس سفرية - الدولة

(ع.ب)

20 - 1985 - 1986 - 1987 - 1988 - 1989 - 1990 - 1991 - 1992 - 1993 - 1994 - 1995 - 1996 - 1997 - 1998 - 1999 - 2000

1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990
1985	1986	1987	1988	1989	1990

1985

(1985-1990)

1985-1990

(1985-1990)

جدول رقم (٦م)

الناتج المحلي الاجمالي ومجاميع الدخل الاخرى بالاسعار الجارية

(مليون ريال)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - الناتج المحلي الاجمالي	٢٢٣٩٨,٦	١٨٣٩٣,٢	١٩٨٢٤,٥	٢١٩٧٩,٢	٢٣٦١٦,١
٢ - صافي تحويلات عوامل الانتاج من العالم الخارجي	١٩٩٧,٩	٢.٢٢,٠	١٤٦٩,٠	٩٣٢,٠	٧٠٦,٠
٣ - الناتج القومي الاجمالي (١ + ٢)	٢٤٣٩٦,٥	٢.٤١٥,٢	٢١٢٩٣,٥	٢٢٩١١,٢	٢٤٣٢٢,١
٤ - اهلاك رأس المال الثابت	٣.٤٥,٢	٣١١٣,٤	٣١٦٦,٧	٣١٠٢,٦	٣.٥٧,١
٥ - الدخل القومي (٣ - ٤)	٢١٣٥١,٣	١٧٣٠١,٨	١٨١٢٦,٨	١٩٨٠٨,٦	٢١٢٦٥,٠
٦ - صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي	- ٤١٩٩,٦	- ٣٧٣٣,٣	- ٣٥٣٧,٥	- ٤١٣,٠	- ٣٩٧٢,٠
٧ - الدخل القومي المتاح (٥ + ٦)	١٧١٥١,٧	١٣٥٦٨,٥	١٤٥٨٩,٣	١٥٦٧٨,٦	١٧٢٩٣,٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - البحرين لإحصاءات النفقة - المصاريف - الدروس - قطر

١٥

جدول رقم (٧م)  
تطور عرض النقد

(مليون ريال قطري)

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١ - النقد	٤٠١٦٧	٤٤٨٧٢	٤٧٧٨٤	٣٤٠٠٤	٣٤٠٢٦
نقد لدي الجمهور	١١٢٠٠	١٢٨٧٨	١٢٤٨٧	١١٧٩٦	١٢٤٥٠
ودائع تحت الطلب	٢٨٩٦٧	٣١٩٩٤	٣٥٢٩٧	٢٢٢٠٨	٢١٥٧٦
٢ - شبه النقد	٧٢٨٨٧	٨٠٨١٨	٨٨٧١٥	٩١٠٨٩	١٠٨٤٧٢
الودائع لأجل	٣١٣٠٩	٤٣٧٨٣	٥١٣١١	٥١٠٨٥	٤٦٠٤٠
الودائع بالعملة الاجنبية	٤١٥٧٨	٣٧٠٣٥	٣٧٤٠٤	٤٠٠٠٤	٦٢٤٣٢
اجمالي عرض النقد	١١٣٠٥٤	١٢٥٦٩٠	١٣٦٤٩٩	١٢٥٠٩٣	١٤٢٤٩٨

لمصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (٨م)  
تطور التسهيلات الائتمانية

(مليون ريال قطري)

القطاعات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الحكومة والمؤسسات الحكومية	٢٩١٫٩	٣٠٩٫٧	٢٩٣٫١	٣١٤٫٤	٤٤٤٫٨٠
التجارة العامة	٢٣٣٫٠٢	٢٥٣٫٣٣	٢٥٣٫١٦	٣٠٤٫٧٥	٢٧٩٦٫٤
الصناعة	٢٨٥٫٠	٢٩٧٫٩	٢٠٢٫١	١٦٨٫٤	١٠٥٫٦
الزراعة	٠٫٦	٠٫٤	٠٫٥	١٫١	٦٧٫٠
الاسكان والانشاءات	٨٧٦٫٨	٩٠١٫١	٩٥٦٫٠	٧٤٩٫٠	٦٨٧٫٦
الاراضي	١٩٫٤	٣١٫٩	١٩٫١	٤٠٫٩	١٥٫٧
البنوك والمؤسسات المالية	٦١٫٥	٦٧٫١	٤٧٫١	٤٧٫٥	٢٥٫٧
النقل	٩٦٫٥	٩٧٫٤	١٠٦٫٥	٩٣٫٧	٧٦٫٠
الافراد والمهين الحرة	٢٢٤٫٩١	٣٥١٫٤٩	٤٢٦٫٤٩	١٨٠٫٧٥	٢٠٠٫٥٢
قطاعات أخرى	٢٣٤٫٠	٢٧٧٫٦	٣٢٢٫٤	١٩٤٫٩	٣٢٦٫٠
الاجمالي	٦٤٤٥٫٠	٨٠٣١٫٣	٨٧٤٣٫٣	٩٢٦٤٫٩	١٠٥٥٣٫٢

المصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .



• حساب معاشات - اجراء - الموجهة - الموعود - المظروف - المظروف المصروف : المصروف

۱۹۸۸	۷۹۰۹	۰	۷۹۹۹	۱۶۱۶ -	۱۶۱۶
۱۹۸۷	۱۸۱۷	۴۳	۳۱۶۰	۲۳۱۸ -	۱۷۰۱
۱۹۸۶	۸۲۳۷	۲۳۶	۶۴۷۳	۵۱۱۷ -	۳۶۵۱
۱۹۸۵	۷۰۲۶	۶۴۱	۸۳۶۷	۶۶۳۷ -	۱۵۶
المجموع	المجموع المصروف	المجموع	المجموع	المجموع المصروف	المجموع

(مجموع المصروف)

المجموع المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف المصروف  
(ب) للمصروف

جدول رقم (م-١٠)  
الموازنة العامة للدولة قطر

(مليون ريال)

العناصر	٢٠١٤م/٧	٢٠١٤م/٨	٢٠١٤م/٦	٢٠١٤م/٨
أولاً : الإيرادات العامة :				
١ - إيرادات البترول	٤٦٨٥	٥٩٣٩	٣.٤٨	٥٩٣٩
٢ - إيرادات أخرى	٢٤.٨	١٧٤٩	٢٨٣٥	١٧٤٩
الإجمالي	٧٠.٩٣	٧٦٨٨	٥٨٨٣	٧٦٨٨
ثانياً : النفقات العامة :				
١ - الرواتب والاجور	٤٢٩٣	٥١٩٤	٤٤.٢	٥١٩٤
٢ - المصروفات الجارية	٤.٧٤	٦٥٦٤	٣٥١.٠	٦٥٦٤
٣ - الرأسمالية الثابتة	٥٩٦	٩٣٦	١.٣٦	٩٣٦
٤ - المشرقات الرئيسية	١٤.٩	١٦٨٩	١٤٨٤	١٦٨٩
الإجمالي	١.٣٧٢	١٤٣٨٢	١.٤٣٢	١٤٣٨٢
الناقص أو العجز	(٣٢٧٨)	(٦٦٩٥)	(٤٥٥.٠)	(٦٦٩٥)

المصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النفط القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .

الارقام بين قوسين سالبة

جدول (م ١١)

نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي

(مليون ريال)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	إجمالي حجم التجارة	فائض فجوة الموارد	نسبة اجمالي التجارة الى الناتج المحلي %
١٩٨٥	٢٢٣٩٨	١١٥.٢	٦٦١.٠	١٨١١٢	٤٨٩٢	٨٠.٩
١٩٨٦	١٨٣٩٣	٧٣٣.٠	٦١٦٧	١٣٩٧	١١٦٣	٧٣.٤
١٩٨٧	١٩٨٢٥	٨١٨٨	٦٣٥٩	١٤٥٤٧	١٨٢٩	٧٣.٤
١٩٨٨	٢١٩٧٩	٨٢٣٩	٦١٨٥	١٤٤٢٤	٢.٥٤	٦٥.٦
١٩٨٩	٢٣٦١٦,١	٩٩٨٦.٠	٦٧٤٤.٠	١٦٧٣٠.٠	٣٢٤٢.٠	٧٠.٨

المصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (١٢٢)  
انتاج وصادرات النفط الخام بالليون برميل

نسبة الصادرات الى الانتاج %	الصادرات	اجمالي الانتاج	انتاج العمليات البحرية	انتاج العمليات البرية	السنوات
٩١٤	١٠٢٢٢	١١١٦٨	٥١٠	٦٠٨	١٩٨٥
٩١٧	١١٢٠	١٢٢٢٢	٥٨٤	٦٣٨	١٩٨٦
٨٧٠	٩٣٠	١٠٦٩٩	٥٥٩	٥١٠	١٩٨٧
٩٠٠	١١٢٠	١٢٤٤٤	٥٥٣	٦٩١	١٩٨٨
٨١١	١١٣٠	١٣٨٥٨	٦٦٣	٧٢٥	١٩٨٩

المصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النفط القطري - الدوحة - أعداد مختلفة .

جدول رقم (١٣م)  
واردات دولة قطر بالليون ريال

البيان	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الاغذية والحيوانات الحية	٦٣٠.١	٦٨٩.٦	٧٠٦.٢	٧٩٤.٠	٧٢٧.٦
المشروبات والتبغ	٩١.٠	٩٤.٣	٧٩.٣	٧٢.١	٧٧.٥
مواد خام غير معدة للاكل باستثناء المحروقات	١٢٤.٢	١٢٨.٦	١١١.٩	١٤٠.٨	١٨٢.٥
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	٣٢.٩	٢٥.١	٣٢.٤	٣٣.٨	٣٧.٩
الزيوت والشموع الخيوانية والنباتية	٣٥.٠	٢٠.٨	٢٤.٠	٢٥.٥	٣٢.٥
المواد الكيماوية والمنتجات المرتبطة بها	٢١٤.٠	٢٢٦.٧	٢٦١.٨	٢٩٧.٧	٢٨٩.٣
البضائع المصنوعة مصنفة في معظم الاحيان حسب المادة	٧٩٩.٥	٧٥٧.٧	٧٠٩.٢	٨٧٠.٤	١١٥٥.٨
آلات ومعدات النقل	١٦٢٢.٦	١٤٨٢.٣	١٦٦٦.٩	١٨٢٠.٨	١٧٨٦.٢
مصنوعات متنوعة	٥٨٠.٢	٥٤٧.١	٥٠٩.٣	٥٣٥.٨	٥٣٤.٩
اصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	١٧٠.٠	١٧٥.٥	٢٦٦.٩	٢١٦.٢	٢٤
الاجمالي	٤١٤٦.٥	٣٩٩٩.٧	٤١٢٧.٩	٤٦١٣.١	٤٨٢٦.٦

المصدر : التقرير السنوي - مؤسسة النفط القطري - الدوحة - أعداد مختلفة - الروحية - قطر

جدول رقم (م ٤١)

السكان النشطون اقتصادياً حسب النشاط الاقتصادي والجنسية والبيع

مارس ١٩٨٦م

المجموع	أجناب		عرب		قطريون		البيان
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٦٢٨٣	٤	٦٢٧٩	٤٧٥١	١	٤٧٥٠	١٤١٠	الزراعية وصيد البر والبحر
٤٨٠٧	١٧٠	٤٦٣٢	٢٥١٧	١١٥	٢٤٠٢	٨٦١	المناجم والمناجم
١٣٩١٤	١٢٣	١٣٧٩١	١١٣٦٢	٦٦	١١٢٩٦	٢١٢٦	الصناعات التحويلية
٥٢٦٦	٢	٥٢٦٤	٣٦١٢	١	٣٦١١	٢٨١	الكهرباء، الغاز والماء
٤٠٥٢٣	١١٥	٤٠٤٠٨	٣٧٣٠٤	٨٩	٣٧٢١٥	٢٤٤٦	التشييد والبناء
٢١٩٦٤	٢١٧	٢١٦٤٧	١٨١٣١	٢٣٤	١٧٨٩٧	٢٧٦٥	التجارة والمطاعم والفنادق
٧٣٥٧	٧٨٢	٧٠٧٥	٥٧٠٠	١٦٨	٥٥٣٢	١١٠٩	النقل والتخزين والمرافق
٢١٥٧	٢٠٧	٢٨٥٠	١٨٦٦	١٤٣	١٧٢٣	١٠٩١	التسويق والتأمين والمعارف
٩٦٤٦٦	١٨١٤٤	٧٨٣٢٢	٥٥٧٧٥	٣٥٧٤	٤٣٢٠١	٢٥٤٧١	خدمات المجتمع وأعمال الاجتماعية والتفصيلة
٥٠١	١٣	٤٨٨	٢٧٦	٧	٢٦٩	٧٧	أنشطة غير كاملة الترميف
٢٠٠٢٢٨	١٩٤٨٢	١٨٠٧٥٦	١٤١٢٩٤	١٣٣٩٨	١٢٧٨٩٦	٢٨١٣٧	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية - بوليس ١٩٨٠م - الدوحة - قطر -

جدول رقم (١٥م)

السكان النشطون اقتصادياً (١١) حسب الجنسية والجنس والمهنة

مارس ١٩٨٦م

	المجموع		أجانب		عرب		قطريون		المهنة
	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	
٥٥١١	١٥٠٨٦	١٣٨٠	٦٦٥٠	١٩٤٥	٦٧٠٨	٢١٨٦	١٧٢٨	(١) الاخصائيون والتمنيون ومن اليهم	
٢٢	٢٥٤٦	١٣	٨٥٣	٤	٨١٢	٥	٨٨١	(٢) المديرين الاداريين ومديرو الاعمال	
٢٠١١	٢١٥٨٣	٨٦٨	٧٨٩٢	٧٧٧	٧٨٢٨	٣٦٦	٥٨٦٣	(٣) القائمون بالاعمال الكتابية	
١١٦	١٠٠٤٤	٥٥	٧٩٤٢	٥٢	١٠٤٢	٩	١٠٦٠	(٤) القائمون باعمال البيع	
١١٧٤٢	٣٢٣٥٩	١١٠٤٩	٢٣٦١٧	٣٢١	٦٠٠٠	٣٧٢	٢٧٤٢	(٥) العاملون في الخدمات	
٢	٧٦٨٠	-	٥٧٣٣	١	١٨٠٨	١	١٣٩	(٦) العاملون في الزراعة وتربية الحيوان والصيد	
٦٢	٩١١٢٣	٢٧	٧٥٠٩٨	٥	١٠٧٧٤	٣٠	٥٢٥١	(٧) عمال الانتاج والمهن المرتبطة بهم	
١٦	٣٣٥	٦	١١	٥	٥٥	٥	١٦٩	(٨) عمال بصنفا حسب المهنة	
١٩٤٨٢	١٨٠٧٥٦	١٣٣٩٨	١٢٧٨٩٦	٣١١٠	٣٥٠٢٧	٢٩٧٤	١٧٨٣٣	المجموع	

(١) لا يشمل المتطلين الجدد.

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء - المجموع الاحصائية السنوية بوليو ١٩٩٠م - الدرصة - قطر

جدول رقم (م ١٦)  
الطلاب في المدارس الخاصة حسب الجنس ونوع المدرسة  
١٩٨٥/١٩٨٤ - ١٩٨٩/١٩٨٨

١٩٨٩/١٩٨٨	١٩٨٨/١٩٨٧	١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٤	السنة	نوع المدرسة
٣٧٣٨	٣٢٨٥	٢٨١١	٢٩٦١	٢١٤٤	ذكور	مدارس عربية
٢٩٧١	٢٦٥٦	٢٢٢٣	٢٥٢١	١٩٠٥	إناث	
٦٧.٩	٥٩٤١	٥٠٣٤	٥٤٨٢	٤٠٤٩	مجموع	
٧٦٢.	٦٨٩٧	٦١٧.	٥٦٧.	٤٦٨٢	ذكور	مدارس اجنبية
٦٢٤٦	٥٥٠٨	٥١٣٤	٤٨٦٧	٤٣١٩	إناث	
١٣٨٦٦	١٢٤٠٥	١١٢٥٧	١٠٥٣٧	٩٠٠١	مجموع	
١١٣٥٨	١٠١٨٢	٨٩٣٤	٨٦٣١	٦٨٢٦	ذكور	المجموع العام
٩٢١٧	٨١٦٤	٧٣٥٧	٧٣٨٨	٦٢٢٤	إناث	
٢٠٥٧٥	١٨٣٤٦	١٦٢٩١	١٦٠١٩	١٣٠٥٠	مجموع	

المصدر = الجواز المركزي للإحصاء - المجيء الإحصائية - الدوحة - قطر - أرقام متفرقة



جدول رقم (م ١٧)

طلاب (١) جامعة قطر حسب الجنس والكلية

١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٩/١٩٩٠ م

١٩٩٠/١٩٨٩		١٩٨٩/١٩٨٨		١٩٨٨/١٩٨٧		١٩٨٧/١٩٨٦		١٩٨٦/١٩٨٥		السنة
اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	الكلية
١١٠١	٣٤٨	١١٥١	٣٤٣	١٠٤٢	٤٦٢	٨١٥	٣٦٥	٧٣٩	٤٣٨	قبل التخصص (٢)
١٥١٦	٤٥٩	١٥٣٨	٥٠٨	١٥١٣	٥٠٤	١٦٨٨	٥٣٨	١٧٦٥	٦٥٢	التربية
٥١١	٢٠٩	٣٧٩	٢٣١	٣٥٢	٢٠١	٢٤٠	٢٢٠	١٨٠	٢٩٧	الانسانيات
٤٤٧	٩٣	٤٧٢	١٣١	٣٩٧	١١١	٣١٠	١٤٠	٢٤٥	١٢٨	الشرية
٢٧١	١٦٢	٢٢١	١٦١	٢٥٥	١١٤	١٩٢	١١٧	٢١٢	١٤٢	العلوم
—	٢٠٧	—	١٧١	—	١٤٩	—	١٤٦	—	١٥٦	الهندسة
١٥٤	١٥٩	١٧٠	١٤٥	١٣٠	١١٥	٨٨	٧٢	٤١	٦٢	الادارة والاقتصاد
٤٠٠٠	١٦٣٧	٣٩٣١	١٦٩٠	٣٦٩١	١٦٥٦	٣٣٣٣	١٥٩٨	٣١٨٢	١٨٧٥	المجموع

(١) ربيع كل عام.

(٢) لايشمل كليات الهندسة والادارة والاقتصاد.

جدول رقم ( ١٨ )

توزيع موظفي الدولة حسب المهن والجنسية

١٤٠٩/٦/٣٠هـ		١٤٠٥/٦/٣٠هـ		البيانات	
العدد	%	العدد	%	الجنسية	المهن
٤٧٦٧	١٥,٧	٣٦٠١	١٢,٣	قطري	العلمية
٧٢٧٩	٢٤,٠	٦٣٧٢	٢١,٧	غير قطري	والفنية
١٢٠٤٦	٣٩,٨	٩٩٧٣	٣٤,٠	المجموع	
٤٩٠	١,٦	٥٠٠	١,٧	قطري	الادارية
٦٨	٠,٢	٨٦	٠,٣	غير قطري	
٥٥٨	١,٨	٥٨٦	٢,٠	المجموع	
٣٣٦٧	١١,١	٢٨٨٦	٩,٨	قطري	الكتابية
٣١٦٥	١٠,٤	٢٤٥١	٨,٤	غير قطري	
٦٥٣٢	٢١,٦	٥٣٣٧	١٨,٢	المجموع	
١٥٥٩	٥,١	١٨٢٤	٦,٢	قطري	الخدمات
٦٦٤	٢,٢	٨١٥	٢,٨	غير قطري	
٢٢٢٣	٧,٢	٢٦٣٩	٩,٠	المجموع	
١٠	٠,٠٣	١١	٠,٠٤	قطري	الزراعة
١٩٣	٠,٦	١٧٦	٠,٦	غير قطري	
١٩٤	٠,٦	١٨٧	٠,٦	المجموع	
٤٠٧٦	١٣,٥	٤٤٩٦	١٥,٣	قطري	عمال
٤٦٩٢	١٥,٥	٦١١١	٢٠,٨	غير قطري	الانتاج
٨٧٦٨	٢٨,٩	١٠٦٠٧	٣٦,٢	المجموع	
١٤٤٤٤	٤٧,٧	١٣٣١٨	٤٥,٤	قطري	الاجمالي
١٥٨٤٨	٥٢,٣	١٦٠١١	٥٤,٦	غير قطري	
٣٠٢٩٢	١٠٠,٠	٢٩٣٢٩	١٠٠,٠	المجموع	

المصدر:- وزارة المالية والبتروك - ادارة شؤون الموظفين

- قسم الاحصاء

- الدوحة - قطر

(ع.ب)

جدول رقم (١٩)

توزيع موظفي الدولة حسب الحالة التعليمية

١٤٠٩/٦/٣٠هـ		١٤٠٥/٦/٣٠هـ		البيانات	
العدد	%	العدد	%	الجنسية	الحالة التعليمية
٦٢٢٧	٢٠,٦	٦٥٥٥	٢٢,٣	قطري	بدون مؤهل
٥٠٩٧	١٦,٨	٥٤٠٤	١٨,٤	غير قطري	
١١٣٢٤	٣٧,٤	١١٩٥٩	٤٠,٨	المجموع	
٩٤١	٣,١	٨١٥	٢,٨	قطري	ابتدائية
٢٧٢	٠,٩	٣١٤	١,١	غير قطري	
١٢١٣	٤,٠	١١٢٩	٣,٨	المجموع	
٩٤٢	٣,١	٧٤١	٢,٥	قطري	اعدادية
٤٧٤	١,٦	٥٥٨	١,٩	غير قطري	
١٤١٦	٤,٧	١٢٩٩	٤,٤	المجموع	
١٤٣٨	٤,٧	١٤١١	٤,٨	قطري	ثانوية
٢٢٧٦	٧,٥	٢٤٩٣	٨,٥	غير قطري	
٢٧١٤	١٢,٣	٣٩٠٤	١٣,٣	المجموع	
١٠٦٥	٣,٥٢	٩٣٥	٣,١٩	قطري	دبلوم متوسط
٢١١١	٧,٠	٢١٤٢	٧,٣	غير قطري	
٣١٧٦	١٠,٥	٣٠٧٧	١٠,٥	المجموع	
٣١٠٣	١٠,٢	١٩٩١	٦,٨	قطري	بكالوريوس و ليسانس
٢٩٦٦	١٣,١	٣٧٨٤	١٢,٩	غير قطري	
٧٠٦٩	٢٣,٣	٥٧٧٥	١٩,٧	المجموع	
٤٤	٠,١	٤٧	٠,٢	قطري	دبلوم عالي
٣١٨	١,٠	٣٣٣	١,١	غير قطري	
٣٦٢	١,٢	٣٨٠	١,٣	المجموع	
٥٧	٠,٢	٣٧	٠,١	قطري	ماجستير
٢١٢	٠,٧	١٥٧	٠,٥	غير قطري	
٢٦٩	٠,٩	١٩٤	٠,٧	المجموع	
٣٤	٠,١	١٣	٠,٠٤	قطري	دكتوراة
٣٤٨	١,١	٢٧٤	٠,٩	غير قطري	
٣٨٢	١,٣	٢٨٧	١,٠	المجموع	
٣٩٢	١,٣	٧٧٣	٢,٦	قطري	اخرى
٤٧٥	١,٦	٥٥٢	١,٩	غير قطري	
٨٦٧	٢,٩	١٣٢٥	٤,٥	المجموع	
١٤٤٤٤	٤٧,٧	١٣٣١٨	٤٥,٤	قطري	الاجمالي
١٥٢٩٢	٥٠,٥	١٦٠١١	٥٤,٦	غير قطري	
٣٠٢٩٢	١٠٠,٠	٢٩٣٢٩	١٠٠,٠	المجموع	

المصدر:- وزارة المالية والبتروال - ادارة شؤون الموظفين - قسم الاحصاء

- الدرلة قطر.

(ع.ب)

جدول رقم (٤٠)

توزيع الوظائف الحكومية حسب حلقات الكادر الوظيفي والجنسية

معدل النمو السنوي المركب %	١٤٠٩/٦/٣٠ هـ		١٤٠٥/٦/٣٠ هـ		البيان	
	العدد	%	العدد	%	الجنسية	الحلقة
٧ر٩	١٩٩	٠.٧	١٤٧	٠.٥	قطري	١ح
٦ر٠	٣٣٧	١ر١	٢٦٧	٠.٩١	غ قطري	
٦ر٢	٥٢٦	١ر٧	٤١٤	١ر٤١	مجموع	
٩ر٥	٤٣٧٧	١٤ر٤	٣٠٤٠	١٠.٤	قطري	٢ح
١ر١-	٣٨٩٨	١٢ر٩	٤٠٨١	١٣ر٩	غ قطري	
٣ر٨	٨٢٧٥	٢٧ر٣	٧١٢١	٢٤ر٣	مجموع	
١ر٦	٣٢٦٦	١٠.٨	٣٠٦٨	١٠.٥	قطري	٣ح
٣ر٦	٤٣٩٠	١٤ر٥	٣٨١٠	١٣ر٠	غ قطري	
٢ر٧	٧٦٥٦	٢٥ر٣	٦٨٧٨	٢٣ر٥	مجموع	
١ر٧-	٦٥٥٨	٢١ر٦	٧٠٢١	٢٤ر٠	قطري	٤ح
٢ر٠-	٧١٦٨	٢٣ر٧	٧٧٧٨	٢٦ر٥	غ قطري	
١ر٩-	١٣٧٢٦	٤٥ر٣	١٤٧٩٩	٥٠.٥	مجموع	
١ر٢	٤٤	٠.١٤	٤٢	٠.١٤	قطري	راتب مقطوع
٧ر٥	٥٥	٠.١٥	٧٥	٠.٢٥	غ قطري	
٤ر١	٩٩	٠.٣	١١٧	٠.٣٩	مجموع	
٢ر٠	١٤٤٤٤	٤٧ر٧	١٣٣١٨	٤٥ر٤	قطري	الاجمالي
٠.١-	١٥٨٤٨	٥٢ر٣	١٦٠١١	٥٤ر٦	غ قطري	
٠.٨	٣٠٢٩٢	١٠٠.٠	٢٩٣٢٩	١٠٠.٠	مجموع	

المصدر: جمعت وحسبت من التقرير السنوي، إدارة شئون الموظفين، وزارة المالية والبترو، اعداد مختلفة.

الدرجعة - قطر.

## المراجع

- ١ - دكتور ابراهيم حسن العيسوي : مناهج قياس التنمية - مذكرة خارجية رقم (١٤٤٦) - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٧ .
- ٢ - الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة - دولة قطر - وزارة المالية والبتروول - سنوات مختلفة .
- ٣ - المجموعة الاحصائية السنوية - دولة قطر - الجهاز المركزي للاحصاء - أعداد مختلفة .
- ٤ - استراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون - الأمانة العامة - مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الرياض .
- ٥ - الاستراتيجية الصحية لدولة قطر لعام ٢٠٠٠ - وزارة الصحة العامة - الدوحة - ١٩٨٩ .
- ٦ - التقرير السنوي - مؤسسة النقد القطري - الدوحة - سنوات مختلفة .
- ٧ - تقرير تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت - بنك الكويت المركزي - الكويت - ١٩٨٣ .
- ٨ - دكتور أحمد السمان : دراسة قطاع البناء والتشييد - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .
- ٩ - دكتور حسين العبد الله وآخرون : استراتيجية استخدام النفط والغاز في دولة قطر - الدوحة - ١٩٩١ .
- ١٠ - دكتور حسين محمد صالح : تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع. - الأساليب الحالية وامكانيات التطوير - مذكرة خارجية رقم (١٤٢١) - معهد التخطيط القومي - القاهرة - ١٩٨٦ .
- ١١ - \_\_\_\_\_ : بدائل وسياسات تصحيح التركيبة السكانية - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .

- ١٢ - \_\_\_\_\_ : متابعة وتقييم النمو الاقتصادي والاجتماعى فى دولة قطر السنوات ٨٠ - ١٩٨٩ - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .
- ١٣ - حامد ريحان : دراسة القطاع المصرفى - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .
- ١٤ - حمزة الكواري : مدخل لدراسة المالية العامة فى دولة قطر - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .
- ١٥ - عبد العزيز المناعى : مشروع التأمين الصحى والرسوم النوعية للخدمات الصحية - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٢ .
- ١٦ - \_\_\_\_\_ : تطوير نظام اسكان كبار الموظفين والمسكن الشعبية واقترح بنك للاسكان - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٠ .
- ١٧ - دكتور على الكواري : نحو مفهوم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - ١٩٨٢ .
- ١٨ - دكتور عمرو محى الدين : التنمية والتخطيط الاقتصادى - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٧٣ .
- ١٩ - دكتور محمد البنا : دراسة الوضع الراهن للقطاع الخاص فى قطر - وامكانيات مشاركته فى التنمية الاقتصادية مستقبلا - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩١ .
- ٢٠ - دكتور محمد محمود الامام وآخرون : تقرير بعثة البنك الدولى للمجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ديسمبر ١٩٨٩ .
- ٢١ - دكتور محمود الشافعى : التخطيط المركزى وتطوره - المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب - الكويت - ١٧ - ٢٠ مارس ١٩٧٢ .

- ٢٢ - دكتور مجيد مسعود : جهاز التخطيط فى دولة قطر - الأمانة العامة - المجلس الأعلى للتخطيط - الدوحة - ١٩٩٢ .
- ٢٣ - صندوق النقد العربى - التقرير الاقتصادى العربى الموحد - أعداد مختلفة .
- ٢٤ - دكتور نعيم عقلة نصير : ملامح سياسة زيادة نصيب الطاقة البشرية القطرية فى وظائف المؤسسات العامة - المجلة العلمية - كلية التجارة والاقتصاد - العدد الثالث - الدوحة - ١٩٩٢ .

